مصر تلقى السلام على العالم

الطروحات «مفتاح» صندوق النقد

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٧٥
الأحد
١٩ اكتوبر ٢٠٢٥
٢٧ ربيع الثانى ١٤٤٧

الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«مؤشر البورصة» ينطلق لاختراق 40 ألف نقطة

«لعبة الكراسى النقدية» بين الجنيه والدولار

هل يستمر «خفض الفائدة» حتى آخر 2025؟

استخراج «رخصة غلاى» للعقارات فى 2026

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

قمة سياسية لترسيخ مكانة اقتصادية..

مصر تلقى السلام على العالم

كتب – عبد الفتاح فتحي:

يسود تفاؤل واسع فى الوسط الاقتصادى المصري، بشأن النتائج المرتقبة لقمة شرم الشيخ، التى استضافتها مدينة شرم الشيخ، بمشاركة قادة دوليين بارزين لبحث سبل إنهاء الحرب فى غزة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ويرى خبراء أن نجاح القمة فى تحقيق توافق سياسى من شأنه أن ينعكس إيجابًا على الاقتصاد المصرى عبر تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، وتنشيط قطاعات السياحة والطيران، ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تمضى فيه الدولة بخطى متوازنة.

وتُعد القمة، التى جاءت فى توقيت بالغ الدقة إقليميًا ودوليًا، رسالة جديدة بأن مصر قادرة على قيادة مسار السلام، وفى الوقت نفسه على ترسيخ مكانتها كمركز اقتصادى واستثمارى فى المنطقة.

ويُنظر إلى استعادة السلام باعتبارها مدخلًا أساسيًا لتخفيف الضغوط الاقتصادية على مصر، بعد أن فقدت الدولة موارد مهمة جراء اضطرابات البحر الأحمر وهجمات الحوثيين التى تسببت فى تراجع عائدات قناة السويس بأكثر من ٩ مليارات دولار، وفقا للنائب محمد السلاب، رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب، الذى يؤكد أن اتفاق السلام من شأنه إعادة الثقة للأسواق وتقليل حالة عدم اليقين التى كانت تضغط على قرارات الاستثمار والإنتاج.

ويشير السلاب فى تصريحات صحفية، إلى أن استقرار المنطقة سينعكس إيجابيًا على تكاليف النقل والشحن والتأمين وسلاسل الإمداد، بما يخفض تكاليف الإنتاج ويعزز تنافسية المنتج المصري، مضيفا أن مرحلة إعادة إعمار غزة ستوفر فرصًا ضخمة للصناعة المصرية فى مجالات مواد البناء، والأدوية، والأثاث، والمنتجات الغذائية والهندسية، ما يسهم فى تحريك عجلة الإنتاج المحلى وفتح أسواق تصديرية جديدة.

وليست قمة شرم الشيخ مجرد مشهد سياسي، بل هى استثمار مباشر فى صورة مصر الاقتصادية أمام العالم، ورسالة أن الدولة تسير بثبات نحو الاستقرار والتنمية، على ما تقول النائبة مرفت الكسان، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، التى ترى أن استضافة مصر لهذه القمة بحضور قادة العالم وعلى رأسهم الرئيس الأمريكى دونالد ترامب تمثل نقطة تحول اقتصادية مهمة، تعكس ثقة المجتمع الدولى فى استقرار الاقتصاد المصري.

وقالت الكسان إن حضور ترامب يحمل دلالات اقتصادية واضحة، إذ يفتح الباب أمام توسيع الشراكات الاستثمارية بين القاهرة وواشنطن، كما يعزز جاذبية مصر كبيئة آمنة للاستثمار ويزيد تدفقات النقد الأجنبي، ما يدعم الاحتياطى النقدى ويحسن ميزان المدفوعات.

من جانبه، قال الدكتور محمد الجوهري، رئيس مركز أكسفورد للبحوث والدراسات الاقتصادية، إن هذا الحدث يعزز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية فى البيئة الاستثمارية المحلية، خصوصًا مع استمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يعزز مكانة مصر كمركز إقليمى للاستثمار.

وأشار إلى أن القمة سلطت الضوء على شرم الشيخ كمدينة عالمية للسياحة والمؤتمرات، ما سينعكس على زيادة معدلات الإشغال الفندقى وتدفقات العملة الصعبة.

وفى الإطار ذاته، أكد علاء نصر الدين، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأخشاب، أن استضافة القمة تعكس الثقة الدولية فى الاقتصاد المصرى ودوره فى استقرار المنطقة.

وقال فى تصريحات صحفية، إن توقيع اتفاق السلام سيُسهم فى تعزيز بيئة الأمن والاستثمار، مشيرًا إلى أن حالة الاستقرار ستشجع الشركات العالمية على التوسع فى السوق المصرية باعتبارها بوابة رئيسية للأسواق الإفريقية والعربية.

وأضاف أن القمة تمثل فرصة لتعزيز التعاون الصناعى العربى – الأوروبي، وإطلاق مشروعات مشتركة فى مجالات التصنيع الأخضر والطاقة النظيفة وسلاسل الإمداد.

من جهته، يؤكد المهندس هيثم الهواري، رئيس لجنة الزراعة بالجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، أن قمة شرم الشيخ إن السلام فى المنطقة ستكون له آثار اقتصادية واسعة فى مجالات الإعمار والتنمية الزراعية والأمن الغذائي، موضحًا أن مصر أصبحت مركزًا عالميًا للحوار والتوازن، وقادرة على بناء شراكات تنموية تضمن الاكتفاء الذاتى من الغذاء وتعزز قدرات الدول النامية فى مواجهة التغيرات المناخية.

وأضاف فى تصريحات صحفية، أن القمة تأتى فى وقت يواجه فيه العالم تحديات غير مسبوقة فى سلاسل الإمداد والأسواق الزراعية، مؤكدًا أن الدور المصرى سيكون محوريًا فى إعادة تنظيم منظومة التعاون الزراعى الإقليمي، وأن مشاركة مؤسسات اقتصادية دولية كبرى تعكس الثقة العالمية فى الاقتصاد المصرى وقدرته على قيادة ملفات التنمية الزراعية فى المنطقة.

وأكد الخبير الاقتصادى محمد أنيس أن القمة تمثل بداية لعودة الاستقرار إلى المنطقة، ما سينعكس إيجابًا على الاقتصادين العالمى والمصري، موضحًا أن وقف الحرب وتقليل المخاطر الجيوسياسية سيؤديان إلى تحسن التصنيف الائتمانى لمصر واستقرار الأسواق.

وأشار إلى أن عودة الملاحة فى البحر الأحمر إلى طبيعتها ستعيد تدفقات إيرادات قناة السويس وتخفض تكاليف الشحن والتأمين، ما ينعكس إيجابًا على التجارة الدولية.

من جانبه، أوضح الدكتور أشرف غراب، نائب رئيس الاتحاد العربى للتنمية الاجتماعية بجامعة الدول العربية، أن وقف الحرب سيعيد الاستقرار إلى ممرات الشحن البحرية، ما يرفع إيرادات قناة السويس إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار سنويًا، ويقلل تكاليف النقل والتأمين عالميًا.

وأضاف أن الاستقرار يعزز ثقة المستثمرين والسياح على حد سواء، متوقعًا أن تحقق السياحة المصرية أعلى إيراداتها فى عام ٢٠٢٥ مع زيادة التدفقات إلى شرم الشيخ والغردقة.

وأشار إلى أن عودة الثقة ستنعكس على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المصرية، لا سيما فى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وقطاع الطاقة، ما سيؤدى إلى تحسن قيمة الجنيه وتراجع معدلات التضخم.

وزير التنمية الاقتصادية الرواندى فى حوار مع «البورصجية»:

مضاعفة الاستثمارات بين مصر ورواندا خلال العقد القادم

حوار: رباب الشاذلي

تشهد العلاقات المصرية الرواندية خلال السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا، تجسّده زيادة التعاون فى مجالات الاستثمار والتجارة، ضمن رؤية مشتركة لتعزيز الشراكة الأفريقية – الأفريقية ودعم مسارات التنمية المستدامة فى القارة. وتحتل رواندا اليوم كأحد أسرع الاقتصادات نموًا فى أفريقيا، بينما تمثل مصر بوابة استراتيجية تربط الأسواق الإقليمية والعالمية، وفى هذا السياق، أجرت «البورصجية» حوارًا خاصًا مع جان-جاى أفريكا، وزير التنمية الاقتصادية فى رواندا.

**** كيف تقيّمون حجم التبادل التجارى والاستثمارات الحالية بين مصر ورواندا؟**

حجم التبادل التجارى بين مصر ورواندا ما زال متواضعًا مقارنة بالإمكانات المتاحة لدى البلدين، فالأرقام تشير إلى أن حجم التبادل يبلغ نحو ٥٠ مليون دولار سنويًا، فيما وصل إجمالى التعاملات إلى حوالى ٢١٦ مليون دولار فى عام ٢٠٢٤، بعد أن كان ٦٨ مليون دولار فقط فى ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٢٦.

ورغم هذا التطور الإيجابي، ما يزال المجال واسعًا لمضاعفة حجم التعاون، خاصة فى ظل التقارب السياسى بين قيادتى البلدين والرغبة المشتركة فى بناء شراكات اقتصادية حقيقية، فنحن ننظر إلى مصر باعتبارها دولة محورية فى شمال أفريقيا ومركزًا للتصدير إلى العالم العربى وأوروبا، ما يمنح استثماراتنا المشتركة قيمة مضافة كبيرة.

**** ما القطاعات الأكثر جذبًا للاستثمارات المصرية فى رواندا؟**

هناك قطاعات عديدة نعتبرها واعدة أمام المستثمر المصري، فى مقدمتها الزراعة والتصنيع الغذائي، حيث تمتلك رواندا أراضى خصبة وإمكانات كبيرة لإضافة القيمة من خلال الصناعات الغذائية، كما يبرز قطاع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمى الذى يشهد نموًا متسارعًا، إلى جانب قطاع الطاقة المتجددة وخاصة الكهرومائية والشمسية، ولا يمكن إغفال قطاع البنية التحتية والنقل الذى يشهد طفرة فى إنشاء الطرق والمطارات، وهو مجال يمكن للشركات المصرية أن تترك فيه بصمة واضحة.

**** كيف يمكن للمنطقة اللوجستية المشتركة أن تغير خريطة التجارة بين البلدين؟**

المشروع يمثل خطوة استراتيجية مهمة، فهو ليس مجرد مخزن للبضائع، بل مركز توزيع متكامل يعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتسهيل حركة السلع وخفض تكاليف الشحن والنقل، هذه المنطقة ستجعل من رواندا بوابة رئيسية لدخول السلع المصرية إلى أسواق شرق أفريقيا، وفى المقابل ستفتح أمام المنتجات الرواندية منفذًا مباشرًا نحو الأسواق العربية والأوروبية عبر الموانئ المصرية؛ ما سيؤدى إلى مضاعفة حجم التجارة خلال فترة قصيرة.

**** ما أبرز التحديات التى تواجه الاستثمارات المصرية فى رواندا؟**

مثل أى سوق ناشئ، نواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية وحجم السوق، إلا أننا نعمل على تجاوزها عبر تطوير شبكات النقل والموانئ الجوية، وتشجيع التكامل الإقليمى لزيادة حجم السوق إلى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة فى شرق أفريقيا، كما قمنا بتبسيط القوانين والإجراءات لتأسيس الشركات إلكترونيًا خلال ساعات قليلة، فهدفنا هو توفير بيئة استثمارية واضحة ومستقرة تشجع المستثمرين على التوسع بثقة.

**** ما خطط رواندا لجذب الاستثمارات المصرية فى مجالات النقل والطاقة وسلاسل القيمة الصناعية؟**

لدينا خطط طموحة لتعزيز التعاون الإقليمى فى النقل والطاقة، إذ نعمل على تطوير ممرات تربط رواندا بدول الجوار لتقليل تكاليف التجارة، ونتطلع إلى التعاون مع مصر فى مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، كما نعمل على إنشاء مناطق صناعية متخصصة لتعزيز سلاسل القيمة الصناعية، ونرى فى الشراكة مع الشركات المصرية فرصة لنقل الخبرات وزيادة القيمة المضافة للمواد الخام الأفريقية، فالقاهرة تمثل بالنسبة لنا مركزًا إقليميًا يربط أفريقيا بالشرق الأوسط وأوروبا.

**** كيف ترون مستقبل الشراكة بين مصر ورواندا فى السنوات المقبلة؟**

نرى أن الشراكة بين مصر ورواندا مرشحة لتكون نموذجًا ناجحًا للتعاون الأفريقى – الأفريقي، ونتوقع خلال العقد القادم تضاعف حجم الاستثمارات المتبادلة عدة مرات مع دخول قطاعات جديدة؛ مثل الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا المالية والطاقة النظيفة، ونحن نؤمن أن تكامل الخبرات بين مصر بما تمتلكه من قاعدة صناعية متطورة، ورواندا بما لديها من بيئة إصلاحية جاذبة، سيشكل محورًا اقتصاديًا مؤثرًا فى القارة الأفريقية، ويضع شراكتنا فى قلب التنمية المستدامة.

المدير العام لإقليم الشرق الأوسط وأفريقيا فى حوار مع «البورصجية»:

استثمارات «مارس» تعزز دور مصر كمركز صناعى إقليمى

كتبت: مروة أبو المجد

افتتحت شركة «مارس مصر» خطوط إنتاج جديدة بمصنعها فى مدينة السادس من أكتوبر، فى خطوة تُعد من أبرز محطات النمو الصناعى فى البلاد خلال السنوات الأخيرة، باستثمارات بلغت نحو ٢٨٠ مليون دولار، لترتفع بذلك إجمالى استثمارات الشركة فى السوق المصرية إلى أكثر من نصف مليار دولار.

ومنذ اللحظات الأولى للافتتاح، بدا المشروع بمثابة رسالة اقتصادية مهمة تؤكد أن مصر لم تعد مجرد سوق واعدة، بل أصبحت محطة استراتيجية للشركات العالمية الراغبة فى توسيع عملياتها الإنتاجية، فيما لفتت شركة «مارس» إلى أن هذا التوسع يمثل امتدادًا لشراكتها طويلة الأمد مع مصر، ويجسّد رؤية مشتركة لدعم التنمية الصناعية وتعزيز الصادرات.

وعلى هامش الافتتاح، أجرت «البورصجية» حوارًا خاصًا مع شانتال تمبلتون، المدير العام لإقليم الشرق الأوسط وأفريقيا بشركة «مارس»، تناولت فيه الأهداف والرؤية المستقبلية وراء هذا المشروع الطموح، وأهميته فى خريطة الاستثمار الصناعى بالمنطقة.

**** ما حجم التوسعة الجديدة وأثرها على القدرة الإنتاجية للمصنع؟**

بعد إضافة خطوط الإنتاج الجديدة، باتت القدرة الإجمالية لمصنع مارس مصر تصل إلى نحو ١٢٠ ألف طن سنويًا، منها حوالى ٦٥ ألف طن مخصصة لمنتجات الشوكولاتة بعد التوسعة. بالمقارنة، كانت القدرات السابقة لدى المصنع تبلغ نحو ٢٥ ألف طن؛ مما يعنى أننا أضفنا نحو ٤٠ ألف طن إنتاج جديد.

**** ما الدافع الأساسى وراء هذه التوسعة ؟**

النمو.. نحن نشهد زيادة ملحوظة فى الطلب، سواء داخل السوق المصرى أو فى الأسواق الدولية، وكان لا بد من الاستجابة بطاقات إنتاجية أعلى. فمصر تتميز بموقع استراتيجى وجاذبية استثمارية، وهو ما يجعلها منصة مثالية للتوسّع، خصوصًا لتغطية أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا.

**** كم بلغت الاستثمارات الإجمالية فى هذا المشروع، وما قيمتها عند إضافته للاستثمارات السابقة؟**

الاستثمار الحالى يقدَّر بـ ٢٨٠ مليون دولار، ليصبح إجمالى ما استثمرته «مارس» فى مصر يفوق نص مليار دولار، وهذه من أكبر الاستثمارات التى تقوم بها مارس فى مصنع واحد خلال أكثر من عقد؛ مما يعكس ثقتنا الكبيرة فى السوق المصري.

**** ما مدى الاعتماد على المدخلات المحلية فى التصنيع؟**

نحو ٧٠٪ من المكونات الخام التى نستخدمها تأتى من مورّدين محليين فى مصر، أما المعدات، فبعضها يتم استيراده نظرًا إلى خبرتها المتخصصة، لكننا نفضل دائمًا استخدام المكونات المحلية كلما سنحت الفرصة.

**** إلى كم دولة تصدرون من المصنع المصرى حاليًا؟**

نصدر الآن إلى أكثر من ٥٠ دولة – ما يعادل نحو ٣٠٪ من أسواق العالم، ومع الخطوط الإنتاجية الجديدة، سيتجاوز التصدير نسبة ٩٠٪ من الإنتاج الكلى للمصنع.

**** ما موقع السوق المصرى ضمن استراتيجية مارس الإقليمية والعالمية؟**

مصر تحتل أولوية استراتيجية بالنسبة لنا، فهذا التوسّع يُعد أكبر استثمار فردى نقوم به فى مصنع على مستوى العالم خلال السنوات العشر الأخيرة. وهذا يعد مؤشر قوى على ثقتنا فى مناخ الأعمال هنا، وفى الكفاءات المحلية، وفى الإمكانات الكبيرة التى تتيحها مصر.

**** ما تقييم موقع مارس فى السوق المصرى ؟**

نحن حاليًا فى المرتبة الثانية بين شركات الحلويات فى مصر، وننـدرج ضمن أفضل خمسة منافسين عالميًا. السوق المصرى ما يزال يحتضن إمكانات نمو كبيرة، والمنافسة الصحية تدفعنا دائمًا إلى الابتكار ورفع جودة المنتجات.

**** ما أبرز المنتجات التى ستُنتَج عبر الخطوط الجديدة؟**

أُدخلت تكنولوجيا الإنتاج الجديدة لخمّانات المحشوة (Filled Bar) تُنتج علامات مثل Twix وSnickers وBounty محليًا لأول مرة، هذه التكنولوجيا المستخدمة للمنتجات المحشوة كانت مطوّرة فى مصانع عالمية أخرى، لكن نُفِّذت فى هذا المصنع المصرى باعتباره الوحيد تابِع لمارس عالميًا الذى يُنتِج هذه النوعية.

**** ما رؤية مارس طويلة الأجل فى مصر؟**

مارس ملتزمة على المدى الطويل فى مصر، لفا ننظر إليها كسوق فقط، بل كمركز للتصنيع والتصدير إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وخارجها. هذا التوسّع ليس مجرد تأكيد للثقة، بل خطوة نحو بناء مستقبل أكثر استدامة وابتكارًا مع مصر كشريك استراتيجي.

لا مراجعات بدونها..

الطروحات «مفتاح» صندوق النقد

كتب- طه نبيل:

تعمل الحكومة المصرية برئاسة الدكتور مصطفى مدبولى على المضى قدمًا فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية وتفعيل دور البورصة المصرية فى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إن الحكومة ستعقد اجتماعات دورية أسبوعية لمتابعة تطورات ملف الطروحات مع الوزراء والجهات المعنية، مؤكداً أن الحكومة ستعمل بأعلى درجات الاحترافية لتسريع تنفيذ البرنامج وتحقيق أقصى استفادة من الأصول العامة.

وفى المقابل، أكد صندوق النقد الدولى أن التوقيت الدقيق لإجراء المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى لا يزال محل نقاش مع الحكومة، موضحاً أن المضى قدمًا فيهما مرهون بالتقدم فى تطبيق الإصلاحات الهيكلية، خصوصًا تلك المتعلقة بسياسة ملكية الدولة وبرنامج التخارج من الأصول العامة.

وأوضح الصندوق أن تأجيل المراجعتين اللتين كان من المقرر إجراؤهما فى يوليو وأكتوبر جاء لإتاحة الفرصة أمام مصر لاستكمال الإصلاحات المتفق عليها مسبقًا، مشيرًا إلى أنه فى حال اعتمادهما معًا خلال الشهر المقبل ستتمكن مصر من الحصول على شريحتين جديدتين بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٤ مليار دولار، ضمن برنامج التمويل البالغ ٨ مليارات دولار، حصلت القاهرة منه حتى الآن على نحو ٣,٢ مليار دولار.

ويرى خبراء سوق المال فى تصريحاتهم لـ«البورصجية» أن الحكومة المصرية تتحرك وفق رؤيتها الخاصة وليس استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي، مؤكدين أن الدولة تسعى لتسريع برنامج الطروحات كخيار استراتيجى لتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتوفير مصادر تمويل مستدامة بعيدًا عن بعض اشتراطات الصندوق.

إشادة الصندوق بالاقتصاد المصري

وقال مينا رفيق، المحلل الأول فى شركة برايم للاستثمار المالي، إن إشادة صندوق النقد الدولى بالتزام مصر بتنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادى تعكس ثقة المؤسسات الدولية فى الأداء الاقتصادى المصري، خاصة مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة الماضية.

وأضاف رفيق، أن أبرز نتائج الإصلاحات تمثلت فى تراجع معدلات التضخم إلى نحو ١٢٪ فى سبتمبر الماضى نتيجة استقرار سعر الصرف وتحقيق معدلات نمو قوية رغم التحديات العالمية الناتجة عن حرب التعريفات الجمركية والتوترات الجيوسياسية.

وأوضح أن تأجيل صرف الشريحة الخامسة من القرض فى يوليو الماضى وضمها إلى السادسة جاء فى ضوء رؤية الصندوق بضرورة تعزيز دور القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالي، وتعظيم استغلال أصول الدولة ضمن وثيقة ملكية الدولة التى تهدف إلى التخارج من بعض القطاعات سواء من خلال الطروحات الحكومية أو البيع لمستثمرين استراتيجيين.

وأشار إلى أن الحكومة كانت قد أعدت خطة لطرح ١٠ شركات خلال العام الجاري، من بينها ٤ شركات تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، إلا أن الاضطرابات العالمية أثارت المخاوف بشأن جدوى تنفيذ الطروحات فى هذا التوقيت، ما أدى إلى تأجيلها مرة أخرى، مؤكدًا أن المفاوضات الجارية حاليًا تركز على تسريع وتيرة التنفيذ لاستئناف المراجعتين وصرف الشريحتين الأخيرتين من القرض.

البرنامج يرتبط بأداء مؤشرات البورصة

مينا رفيق

وقالت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، إن برنامج الطروحات الحكومية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأداء مؤشرات البورصة وسيولة السوق، مشيرة إلى أن صندوق النقد الدولى أرجأ المراجعتين الخامسة والسادسة لارتباطهما المباشر بملف الطروحات، إذ يرى أن الحكومة تباطأت فى تنفيذ البرنامج.

حنان رمسيس

وأضافت أن الحكومة لديها أسباب منطقية لتريثها، موضحة أن الأسواق شهدت مؤخرًا العديد من صفقات الاستحواذ بأسعار أقل من القيم السوقية نتيجة الاعتماد على متوسط أسعار آخر ثلاثة أشهر لتحديد القيمة العادلة، وهو ما دفع الحكومة لاختيار توقيتات أكثر ملاءمة للطرح.

حسام عيد

وأكدت أن كل إعلان عن طروحات جديدة يؤدى مؤقتًا إلى تراجع مؤشرات السوق بسبب تحول السيولة نحو الطروحات المنتظرة، لكنها شددت على أن الطروحات تظل أداة أساسية لتعميق السوق وزيادة اتساعه، شريطة أن يصاحبها ترويج داخلى وخارجى فعال، وهو ما يتأثر بالظروف الجيوسياسية الراهنة.

وأوضحت رمسيس أن الاستحواذات الخليجية تمثل حاليًا الجزء الأكبر من التدفقات الاستثمارية إلى السوق المصرية، مؤكدة أهمية تحقيق توازن بين جذب المستثمرين الأجانب وحماية مصالح المستثمر المحلي.

وقالت إن الحكومة تتحرك وفق رؤيتها الخاصة وليس تحت ضغوط صندوق النقد، مشيرة إلى أن الدولة تبحث عن بدائل تمويل متنوعة بعيدًا عن بعض اشتراطات الصندوق مثل رفع الدعم أو زيادة أسعار المحروقات، مؤكدة أن برنامج الطروحات يمثل أداة استراتيجية لتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق أهداف وثيقة ملكية الدولة.

البورصة جاهزة لاستقبال الطروحات

أما حسام عيد، الخبير الاقتصادى وعضو مجلس إدارة شركة كابيتال فاينانشال القابضة ، فأكد أن عدم استئناف المراجعة الدورية بين الحكومة وصندوق النقد الدولى جاء نتيجة اشتراط الصندوق إحراز تقدم ملموس فى برنامج التخارج الجزئى من ملكية بعض شركات قطاع الأعمال، بما يسمح بتوسيع مساهمة القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الطروحات الجديدة تمثل قبلة الحياة للاقتصاد المصري، كونها من أفضل الأدوات التى تعتمد عليها الدول لجذب رؤوس الأموال المحلية والدولية، من خلال طرح شركات رائدة فى مجالاتها داخل سوق المال.

وأشار إلى أن برنامج الطروحات الحكومية يمثل خطوة تاريخية فى مسار الإصلاح الاقتصادى المصري، إذ يسهم فى توفير التمويل اللازم لتوسيع أنشطة الشركات وتحقيق التنمية المستدامة، ما ينعكس إيجابيًا على مؤشرات النمو والاستثمار.

وأوضح أن البورصة المصرية، بعد الأداء الإيجابى لمؤشراتها خلال الفترة الأخيرة، أصبحت جاهزة لاستقبال الطروحات الجديدة

وأشار إلى أن السوق شهدت ارتفاعات قوية منذ بداية العام، وهو ما يدعم قدرة الشركات على جذب استثمارات جديدة وتحقيق أهداف الحكومة من البرنامج.

وشدد عيد على أهمية إعلان جدول زمنى واضح لتنفيذ الطروحات، مؤكدًا أن نجاح البرنامج سيعزز مكانة الاقتصاد المصرى ويزيد من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين فى السوق.

مصر الرابح الأكبر من إنهاء الحرب..

«اتفاق شرم الشيخ» يعيد إعمار الأسواق العالمية

كتب- محمود نبيل:

لم تكن الآثار السياسية وحدها هى ما انتظرها العالم من اتفاق السلام الذى جرى توقيعه فى مدينة شرم الشيخ لإنهاء الحرب المستمرة منذ عامين كاملين فى قطاع غزة، إذ تراهن الأسواق على الآثار الاقتصادية الكبيرة التى قد يحملها الاتفاق لتهدئة الأسواق التى تأثرت بشدة طيلة فترة الحرب.

بداية تفاعل العالم اقتصاديًا مع اتفاق غزة، كانت عندما رحَّب صندوق النقد الدولى بوقف إطلاق النار فى غزة، والذى أنهى صراعًا مسلحًا فى القطاع على مدى عامين، مؤكدًا أنه سيتيح فرصةً لانتعاش اقتصادى دائم فى المنطقة.

وقالت نائبة كبير الاقتصاديين فى صندوق النقد الدولي، يتيا كويفا-بروكس، إن الصندوق على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولى من أجل إنعاش غزة والاقتصادات الإقليمية التى تأثرت بشدة بالصراع، بما فى ذلك مصر والأردن.

وحذر صندوق النقد من أن الأسواق العالمية أصبحت أكثر ارتياحاً تجاه المخاطر المرتبطة بالحروب التجارية والتوترات الجيوسياسية والعجز الحكومى المتزايد، وهو ما قد يؤدى إلى «تصحيح فوضوي» فى الأسواق.

تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق يُمهّد الطريق للحد من المخاطر الإقليمية، وهو فى حد ذاته إنجاز اقتصادي، لكن من المتوقع أن يأتى هذا العائد بجرعات صغيرة ومدروسة، أولاً فى قطاعى التأمين والشحن، ثم فى قطاعى السياحة والتجارة.

وبالنسبة لقناة السويس، تشير للبيانات الرسمية، إلى أن إيرادات مصر منها فى السنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (حتى نهاية يونيو الماضي)، بلغت حوالى ٣,٦ مليار دولار، بانخفاض يزيد عن ٤٥٪ مقارنة بالعام السابق.

ووفقًا لبيانات نُشرت سابقًا، انخفض عدد السفن العابرة للقناة إلى النصف، من حوالى ٢٦ ألفًا فى عام ٢٠٢٣ إلى حوالى ١٣ ألفًا فى عام ٢٠٢٤.

وفى هذا الصدد، قال الخبير الاقتصادي، نائب رئيس الاتحاد العربى للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربى بجامعة الدول العربية لشئون التنمية الاقتصادية أشرف غراب، لشبكة روسيا اليوم، إن وقف الحرب الإسرائيلية على غزة بعد اتفاق نهائى فى مدينة شرم الشيخ، سيكون له تأثير إيجابى كبير على الاقتصاد المصري، وبقية دول الشرق الأوسط.

وأوضح أن ذلك يسهم فى زيادة إيرادات قناة السويس كما كانت عليها قبل الحرب والمتوقع لها أن تتخطى إيراداتها ١٠ مليارات دولار، موضحا أن عودة حركة الملاحة فى قناة السويس إلى معدلاتها الطبيعية يسهم فى تقليل تكلفة الشحن والنقل وتقليل رسوم شركات التأمين على السفن المارة التى كانت قد رفعتها نتيجة التوترات وبالتالى تقليل سعر السلع عالميا ما ينعكس بالإيجاب على تراجع معدلات التضخم فى مصر ودول الشرق الأوسط .

ويرى غراب أن وقف الحرب على غزة ثم التحرك نحو إعادة إعمار غزة بعد توفير التمويلات اللازمة من كافة دول العالم فهذا يصب فى صالح الشركات المصرية العاملة فى قطاع المقاولات والإعمار والإنشاء والتى لديها خبرة كبيرة فى إعادة الإعمار، إضافة إلى زيادة تصدير مواد البناء لغزة ما ينشط من الاقتصاد المصري.

مدفوعًا بهدوء التوترات الجيوسياسية..

«مؤشر البورصة» ينطلق لاختراق 40 ألف نقطة

كتبت – حنان محمد

شهدت البورصة المصرية ارتفاعات ملحوظة بنهاية الربع الثالث من العام الجارى ومع بداية شهر أكتوبر حيث سجل المؤشر الرئيسى للبورصة قمة جديدة عند مستويات ٣٧٤٠٠ نقطة مدفوعة بعدة عوامل ساهمت فى ارتفاع المؤشرات.

واستعرض خبراء سوق المال لـ «البورصجية» توقعاتهم لمستهدفات السوق خلال الربع الرابع من العام الجارى خاصة مع توقيع اتفاق غزة وهدوء التوترات الجيوسياسية ما يدعم صعود المؤشرات وتحقيق المستهدفات المتوقعة..

قال أحمد مرتضى خبير سوق المال أنه من المتوقع أن يشهد السوق المصرى تحركات إيجابية خلال الربع الرابع من العام، خاصة مع تهدئة الأوضاع فى قطاع غزة وهو ما قد يرفع درجات التفاؤل للأسواق الإقليمية ويحفز تدفقات السيولة المحلية والعربية.

ورأى أن المؤشر الرئيسى للبورصة يمتلك فرصة قوية لاختبار مستويات ٤٠,٠٠٠ نقطة خلال الفترة المقبلة، بدعم من تحسن شهية المخاطرة وعودة الزخم إلى القطاعات القيادية مثل قطاع التشيد والبناء والذى يعد من أبرز المستفيدين المحتملين فى المرحلة المقبلة، خاصة مع التوقعات ببدء مشروعات إعادة إعمار غزة فور تثبيت الهدنة.

وأشار إلى أن شركات المقاولات ومواد البناء والأسمنت والحديد مرشحة لجذب اهتمام كبير من المستثمرين نتيجة الزيادة المتوقعة فى الطلب الإقليمى على أعمال البنية التحتية كذلك القطاع البنكى يبقى الداعم الرئيسى لأداء المؤشر بفضل تحسن نتائج الأعمال وارتفاع العائد على الأصول بجانب الدور المحورى للبنوك فى تمويل مشروعات الإعمار والتوسع الصناعى وخفض الفائدة كما أن استقرار سعر الصرف وهدوء الضغوط التضخمية يدعمان تحسن هوامش الربحية الذى ينعكس على القطاع بالبورصة.

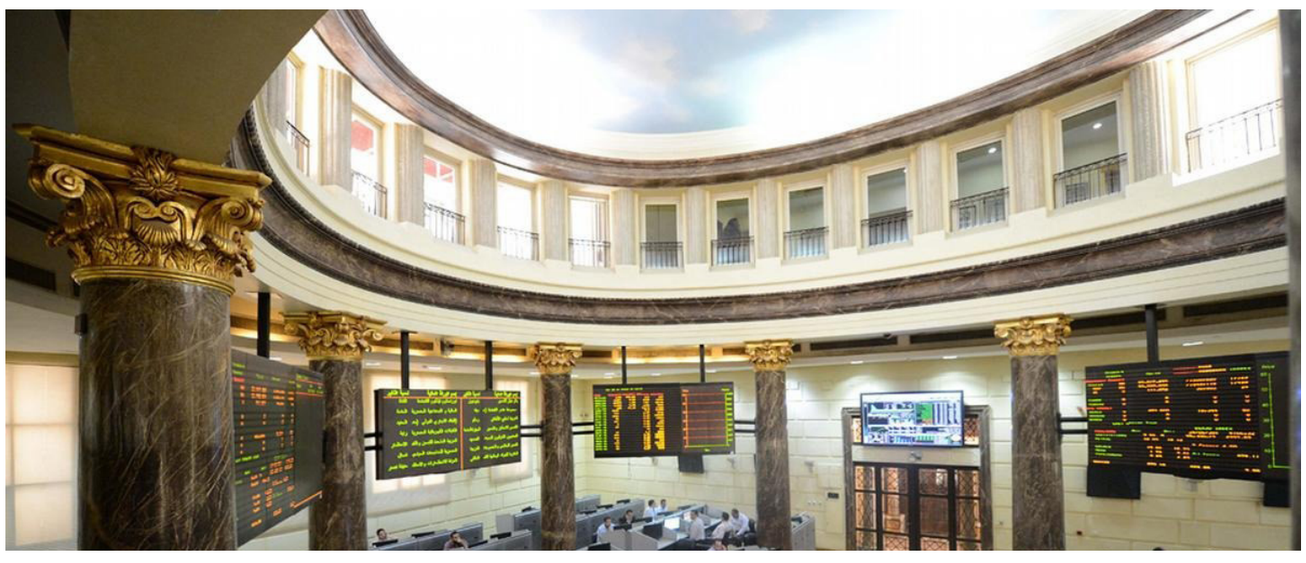

ورأى أنه فى ضوء هذه المعطيات يظل الاتجاه الصاعد هو الأقرب ما لم تحدث تطورات جيوسياسية مفاجئة ليكون مستوى ٤٠,٠٠٠ نقطة هدفًا منطقيًا ومقبولًا فنياً على المدى القصير إلى المتوسط وذلك بشرط بقاء المؤشر اعلى ٣٧٠٠٠ نقطة.

وأوضح رامى حجازى خبير سوق المال أن السوق فى طريقه إلى مستويات ٤٢٠٠٠ نقطة فى الربع الاخير من العام، مشيرا إلى أن هناك عدة عوامل وضعت السوق فى طريقه الى ٤٢٠٠٠ بنهاية العام وهى بوادر انفراجة عالمية فى التهدئة فى قطاع غزة ، مما سيكون له تأثير إيجابى على السوق بشكل عام فى اجتياز المؤشر أرقام قياسية جديدة وبشكل خاص على قطاع التشييد ومواد البناء للمساهمة فى إعادة الإعمار والذى سيكون له تأثير إيجابى على أسهم الأسمنت والحديد بوجه خاص.

وأضاف إن اتجاه المركزى نحو سياسة تخفيض الفائدة، حيث متوقع أن يتم تخفيض الفائدة خلال الاجتماعات القادمة وهذا سيكون له أثر إيجابى أيضا على السوق من تدفق المزيد من السيولة التى تبحث عن فرص تتيح لها المزيد من المكاسب عن أسعار الفائدة التى لم تكن مرضية لها بشكل كافٍ.

ورأى أن الاهتمام بالبورصة خلال الفترة القادمة من الحكومة والإعلان عن الطروحات الحكومية والتوجيه بالإسراع فى تنفيذها مما سيكون له مردود إيجابى لتدفق سيولة جديدة للسوق.

وأكد أن هذه الأسباب سيكون لها مردود إيجابى خلال الربع الأخير لمستهدف ٤٢٠٠٠ نقطة للمؤشر الرئيسى وذلك سيكون بقيادة قطاع العقارات وقطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية الغير مصرفية..

ولكنه أشار إلى أن فى طريق المؤشر لمستهدف ٤٢٠٠٠ نقطة قد يتخلل المؤشر بعض التصحيحات الصحية التى سوف تكون فرصة لإعادة بناء مراكز شرائية، وبالنسبة للمؤشر السبعينى فلديه مستهدف ١٣٠٠٠ نقطة فى الربع الأخير من العام.

وأضاف حسام عيد خبير سوق المال أنه بعد ان سجلت مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات الفترة الأخيرة قمة تاريخية جديدة ومستويات اغلاق قياسية جديدة مدعومة بنشاط ملحوظ لأغلب الأسهم المدرجة المدعومة باستمرار اتجاه المؤسسات المالية وخاصة المصرية والأجنبية نحو الشراء وزيادة تدفقاتهم النقدية بالأسهم. وسط حالة من التفاؤل بشأن استمرار تباطؤ التضخم وتعافى العملة المحلية مقابل الدولار.

وأشار إلى أن هذا الأمر الذى يشير إلى أن المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية قد يستهدف خلال تعاملات الربع الأخير من العام الجارى مستوى ٤٠٠٠٠ نقطة مدعوما باستمرار التدفقات النقدية بالأسهم بالقرب من مستويات الدعم الرئيسية من المؤسسات المالية المصرية والأجنبية أيضا وفى ظل استمرار الأداء المالى الجيد لأغلب الشركات المدرجة والتى نجحت فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالقوائم المالية الربع سنوية مع تحسن مؤشر نمو الاقتصاد الكلى ، الأمر الذى سوف يضمن استدامة الأداء الإيجابى والصعود وحصد المكاسب وتحقيق قمم تاريخية جديدة.

وسط تباطؤ التضخم وزيادة للبنزين والسولار المرتقبة..

هل يستمر «خفض الفائدة» حتى آخر 2025؟

كتبت - منال عمر:

توقع مصرفيون أن يتجه البنك المركزى المصرى إلى خفض أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين ١٪ و٣٪ خلال آخر اجتماعين له فى عام ٢٠٢٥، والمقررين فى شهرى نوفمبر وديسمبر، فى ظل تباطؤ معدلات التضخم وتراجع الضغوط الناجمة عن أسعار البنزين والسولار.

وخفض البنك المركزى أسعار الفائدة بإجمالى ٦,٢٥٪ منذ بداية العام الحالي، كان آخرها بنسبة ١٪ خلال اجتماع أكتوبر الحالي، لتهبط من مستوياتها القياسية إلى ٢١٪ للإيداع و٢٢٪ للإقراض.

جاءت هذه القرارات فى ظل تراجع متواصل لمعدل التضخم منذ بداية العام الحالي، حيث سجل ١١,٧٪ فى سبتمبر الماضى مقابل ١٢٪ فى أغسطس، وهو الانخفاض الرابع على التوالى خلال ٢٠٢٥.

رهان على استمرار تباطؤ التضخم

وتوقعت سهر الدماطي، نائبة رئيس بنك مصر الأسبق، أن يقدم المركزى على خفض الفائدة بمعدل ٢٪ خلال الاجتماعين القادمين، بواقع ١٪ فى كل اجتماع، بشرط استمرار التراجع فى معدل التضخم.

وأشارت إلى أن تأجيل الحكومة لزيادة أسعار الكهرباء إلى العام المقبل، إلى جانب توقعات باستقرار أسعار البنزين والسولار، يسهم فى تقليل الضغوط التضخمية خلال الفترة المقبلة.

أسعار الوقود تحت السيطرة

وتعزز التوقعات باستقرار أسعار الوقود من الرهان على خفض الفائدة، لا سيما فى ظل تراجع أسعار النفط عالميًا وتحسن أداء الجنيه أمام الدولار.

وتعقد لجنة التسعير التلقائى للمنتجات البترولية اجتماعها المقبل خلال أكتوبر الجاري، بعد مرور ٦ أشهر على آخر اجتماع لها فى أبريل الماضي، والذى شهد أول زيادة فى أسعار البنزين والسولار هذا العام.

كان مصطفى مدبولى رئيس الوزراء قال فى وقت سابق إن الزيادات المقبلة فى أسعار الوقود قد تكون الأخيرة فى إطار دعم الدولة، على أن تُطبق آلية التسعير التلقائى وفقًا للأسعار العالمية صعودًا أو هبوطًا.

دعم القطاع الخاص

ويرى محمد عبد العال، الخبير المصرفي، أن المركزى قد يخفض الفائدة بين ٢٪ و٣٪ فى الاجتماعين المقبلين، بهدف تخفيف تكلفة الاقتراض وتحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة فى ظل التباطؤ الذى يشهده القطاع الخاص غير النفطي.

وأشار إلى إمكانية تنفيذ الخفض على دفعتين أو بنسبة كاملة فى أحد الاجتماعين، مشددًا على أن تكلفة الإقراض لا تزال مرتفعة، وهو ما يمثل عبئًا على القطاع الخاص.

وأظهر مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن S&P Global استمرار انكماش القطاع الخاص غير النفطى فى مصر خلال سبتمبر، مع تراجع حاد فى الطلبات الجديدة، وبقاء المؤشر دون مستوى الـ٥٠ نقطة للشهر السابع على التوالي.

كان قطاع الأعمال الخاص فى مصر اشتكى من عبء أسعار الفائدة المرتفعة على مبيعاتهم وأعمالهم مطالبين المركزى بخفضها أو إطلاق مبادرات بأسعار فائدة مدعمة تستهدف قطاعات الصناعة والعقارات.

العائد الحقيقى يدعم التيسير النقدي

وأوضح عبد العال أن ارتفاع العائد الحقيقى على الجنيه – الذى يقدر بنحو ٩٪ – يمنح البنك المركزى مجالًا إضافيًا لتخفيف السياسة النقدية خلال الاجتماعين القادمين، خاصة مع تراجع التضخم.

ويستهدف البنك المركزى خفض معدل التضخم إلى نطاق يتراوح بين ٥٪ و٩٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٦، ثم بين ٣٪ و٧٪ فى الربع الرابع من ٢٠٢٨.

خفض تدريجي

واتفق محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، مع التوقعات السابقة، متوقعا خفض الفائدة بواقع ١٪ فى كل اجتماع، خاصة فى ظل التأثير المحدود المتوقع لأى زيادات جديدة فى أسعار الوقود.

أكد حسن عبد الله محافظ البنك المركزى التزام البنك بمواصلة تنفيذ السياسات النقدية الرشيدة التى تستهدف احتواء التضخم والحفاظ على استقرار النظام المالي، بما يدعم النمو الاقتصادى المستدام ويعزز ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين فى الاقتصاد المصري.

وتوقع عبد الله استمرار تراجع التضخم خلال العام الحالى إلى نطاق ١٤٪-١٥٪، «إلى جانب تحسن التطورات الشهرية للتضخم مقارنة بالأشهر السابقة وكذا تطورات سعر الصرف الداعمة، ساعد على إفساح المجال لاستئناف دورة التيسير النقدي».

توقع مصطفى شفيع، رئيس قسم البحوث بشركة عربية أون لاين، تسجيل متوسط قراءة معدلات التضخم السنوى فى المدن المصرية بين ١٤٪ إلى ١٦٪ خلال عام ٢٠٢٥.

وأكد شفيع، على أنه لايزال فى الأفق مجال للارتداد مرة أخرى فى مسار التضخم خلال الربع الأخير من ٢٠٢٥ وذلك بضغط محتمل من ارتفاع أسعار المحروقات (البنزين، السولار والمازوت) وفقا للقرار المرتقب من لجنة تسعير الطاقة خلال شهر أكتوبر والذى قد يضيف ضغوط أخرى على أسعار السلع والخدمات خلال الربع الأخير من ٢٠٢٥.

يساهم بـ300 مليون جنيه ودعم سنوى 36 مليونًا..

«بنك مصر» يقف وراء أطفال الأورام فى الصعيد

قام بنك مصر بتوقيع بروتوكول تعاون جديد مع جمعية الأورمان، لتخصيص ٣٦ مليون جنيه لتغطية التكاليف التشغيلية لمستشفى بنك مصر – شفاء الأورمان لعلاج الأورام بالمجان فى الأقصر. ويأتى هذا الدعم استكمالًا لمسيرة البنك فى مساندة المرضى والتخفيف من معاناتهم، خاصة فى محافظات الصعيد، وفى إطار التزامه الراسخ بدعم القطاع الصحى وتعزيز خدمات الرعاية الطبية فى صعيد مصر،

وحرص البنك على دعم مستشفى شفاء الأورمان بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه لإنهاء إنشاءات وتجهيزات المرحلة الثالثة من المستشفى؛ والتى تضم أقساما مختلفة لعلاج الأورام منها الطوارئ والأشعة التشخيصية والعيادات الخارجية المتخصصة، بالإضافة إلى أقسام الاقامة الداخلية والعلاج الطبيعى وغيرها، وذلك لتقديم خدمات طبية وعلاجية متكاملة لمرضى السرطان بالصعيد، كما حرص البنك على المساهمة فى علاج المرضى على مدار السنوات السابقة لعلاج آلاف المرضى بالمجان.

وتأتى هذه المبادرة فى إطار سعى بنك مصر لتعزيز شراكاته مع مؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، دعمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه. ويولى البنك اهتمامًا بالفئات الأكثر احتياجًا، وخاصة الأطفال، لتوفير فرص علاج متكاملة بالمجان وبأعلى مستويات الجودة.

ويولى بنك مصر أهمية كبرى لدعم المسؤولية المجتمعية كأحد محاور تحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم البنك بالمساهمة فى التنمية الشاملة لمختلف قطاعات المجتمع بما فى ذلك التعليم والصحة، ومساندة القرى الأكثر احتياجا ومشروعات المرأة المعيلة والشباب وكل ما له علاقة بتنمية الإنسان بما ينعكس على دعم الاقتصاد والحد من الفقر وتحسين جودة الحياة، وذلك للمساهمة مع منظمات المجتمع المدنى غير الهادفة للربح فى تحقيق التنمية التى يستهدفها، وقد قام البنك بتخصيص نحو ١,٢ مليار جم فى مجال التنمية المجتمعية للعام المالي٢٠٢٤.

ويعكس هذا الدعم المستمر دور بنك مصر كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني، وحرصه على المساهمة فى المبادرات المجتمعية التى تُحدث أثرًا حقيقيًا فى حياة المواطنين. ويأتى تجديد التعاون هذا العام امتدادًا لعقد من المبادرات والشراكات التى جمعت البنك والمستشفى، لترسخ علاقة استراتيجية تهدف إلى النهوض بالقطاع الصحى وتحقيق مستقبل أكثر صحة وازدهارًا لأبناء مصر. هذا وقد تكللت جهود بنك مصر فى مجال المسؤولية المجتمعية بحصد عدة جوائز عالمية خلال ٢٠٢٥.

«التعمير والإسكان» ينفذ تدريبًا لمحاكاة هجوم سيبرانى بالتعاون مع Google Mandiant

قام بنك التعمير والإسكان بتنفيذ تدريب محاكاة لهجوم سيبرانى (Table Top Exercise)، بالتعاون مع شركة Google-Mandiant العالمية والرائدة فى تقديم خدمات محاكاة الهجمات السيبرانية. وذلك فى إطار تطبيق استراتيجيته الهادفة لتعزيز ثقافة الأمن السيبرانى ورفع قدراته فى مواجهة التهديدات الرقمية، وتماشياً مع توجهات البنك المركزى المصري،

جاء ذلك بهدف تقييم كفاءة وفاعلية خطط الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني، وقياس أداء جاهزية فرق العمل المشاركة فى التعامل مع مختلف التهديدات الرقمية، من خلال محاكاة مواقف عملية تعكس طبيعة التهديدات الرقمية المتصاعدة، إلى جانب تحديد أى ثغرات أو نقاط ضعف ومعالجتها بشكل استباقي، بما يسهم فى تعزيز الوعى المؤسسى والمسؤولية المشتركة، مع رفع كفاءة القدرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة فى أوقات الأزمات.

ويأتى تنفيذ هذا التدريب ضمن خطة البنك للفترة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) فى مجال التحول الرقمي، والتى تستهدف بناء منظومة رقمية متكاملة تواكب متطلبات السوق المصرفى وتلبى تطلعات العملاء المتجددة، مع تحقيق أعلى مستويات الأمان والمرونة لضمان نمو البنك المستدام، كما يواصل البنك تعاونه مع كبرى شركات التكنولوجيا لتبنى تقنيات حديثة تسهم فى تحسين كفاءة البنك التشغيلية، بما يعزز مكانة البنك الريادية كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة فى السوق المصرفى المصري.

تعزيزًا لمبادئ الشفافية والحوكمة..

«بنك مصر» يعتمد منصة Moody's TP Catalyst

فى خطوة جديدة تعكس ريادة بنك مصر ومكانته الراسخة فى القطاع المصرفى المصري، وقع البنك بروتوكول تعاون استراتيجى مع شركة Moody's، ليصبح أول بنك فى مصر يعتمد منصة Moody's TP Catalyst؛ المعيار العالمى المعترف به فى مجال تحليل السعر المحايد وحوكمة الضرائب، وذلك تعزيزًا لمبادئ الشفافية والحوكمة.

شهد مراسم التوقيع أحمد عيسى – نائب الرئيس التنفيذى لبنك مصر، Brendan Gavaghan، رئيس منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بشركة Moody's، وقام بالتوقيع كل من محمد شريف – رئيس القطاع المالى ببنك مصر David Tim Njoroge رئيس حلول الضرائب والسعر المحايد لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بشركة Moody's و قد حضر التوقيع لفيف متميز من الجانبين .

وقال محمد شريف – رئيس القطاع المالى ببنك مصر، إن هذه الشراكة الاستراتيجية تمثل أكثر من مجرد خطوة تقنية متقدمة؛ فهى تأكيد راسخ على التزام بنك مصر بمبادئ العدالة والنمو المستدام وأفضل الممارسات العالمية، كما تؤكد حرص البنك على تعزيز الشفافية والامتثال والحوكمة وتبنى الحلول المبتكرة والمتطورة ضمن عملياته المتنامية محليًا ودوليًا، بما يتوافق مع رؤيته المستقبلية الطموحة وبما يرسخ مكانته كأحد رواد العمل المصرفى فى المنطقة.

وعقب Brendan Gavaghan – رئيس منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بشركة Moody's–"بأن شركة Moody'sتفتخر بالإعلان عن شراكة رائدة مع بنك مصر والتى تمثل بداية عصر جديد فى تطوير القطاع المالي، حيث تحتفل المؤسستان بخطوة بنك مصر الرائدة فى إنشاء إدارة مخصصة للسعر المحايد والضرائب الدولية، والتى من المؤكد أنها ستلهم القطاع المصرفى فى مصر وخارجها فى التعامل مع هذا العالم الضريبى المترابط والمتطور والمعقد بشكل متزايد، وتعزز هذه المبادرة الاستراتيجية اعتماد بنك مصر على حلول Moody's لتحليل مخاطر السعر المحايد، مما يمكّن البنك من تحسين اتخاذ القرارات وصقل إدارة السعر المحايد عبر كيانات المجموعة التابعة له، وأضاف سيادته إن التزام بنك مصر ببناء إطار سعر محايد قوى ومستقبلى هو نموذج يُحتذى به فى المنطقة، ومن خلال الاستفادة من أدوات تحليل المخاطر لدى Moody's، فإنهم لا يضمنون الامتثال فحسب، بل يفتحون أيضًا آفاقًا استراتيجية ستدفع نحو نمو مستدام."

ويؤكد بنك مصر من خلال هذه الخطوة استراتيجيته الطموحة فى دعم مسيرة النمو والتوسع، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتبنى أفضل المعايير العالمية، بما يساهم فى دعم التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء لمصر.

مرونة السوق أم خلل هيكلى؟ الخبراء يوضحون..

«لعبة الكراسى النقدية» بين الجنيه والدولار

كتب: ياسر جمعه

شهد سعر الجنيه المصرى خلال الأيام الماضية حالة من التذبذب الواضح أمام الدولار الأمريكي، إذ سجل تراجعًا حادًا خلال تعاملات منتصف يوم الأحد ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥، قبل أن يعاود الدولار الانخفاض الطفيف فى تعاملات اليوم التالي، فى مشهد يعكس حالة من التوازن الحذر داخل سوق الصرف المصرية التى لا تزال تتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية الداخلية والعالمية.

ففى تعاملات الأحد، هبط الجنيه أمام الدولار فى أغلب البنوك العاملة بالسوق المحلية، ليخسر نحو ٥٩ قرشًا دفعة واحدة، وهى أكبر خسارة أسبوعية للعملة المحلية منذ أواخر سبتمبر الماضي. وسجل الدولار فى البنك الأهلى المصرى ٤٨,١ جنيه للشراء و٤٨,٢ جنيه للبيع بانخفاض ٥٩ قرشًا، وفى بنك مصر ٤٨,٠٥ جنيه للشراء و٤٨,١٥ جنيه للبيع بتراجع ٥٤ قرشًا، وفى بنك القاهرة ٤٨,٠٥ جنيه للشراء و٤٨,١٥ جنيه للبيع بانخفاض مماثل، بينما بلغ فى البنك التجارى الدولى ٤٧,٩١ جنيه للشراء و٤٨,٠١ جنيه للبيع متراجعًا بنحو ٤٠ قرشًا، وسجل بنك الإسكندرية ٤٨,١ جنيه للشراء و٤٨,٢ جنيه للبيع بانخفاض ٥٩ قرشًا.

لكن المفارقة أن الدولار الأمريكى عاد ليتراجع فى تعاملات اليوم التالى بنحو ٧ قروش مقارنة بمستوياته السابقة، بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزى المصري، مسجلًا ٤٧,٥٧ جنيه للشراء و٤٧,٧١ جنيه للبيع، فى حركة وُصفت بأنها "تصحيح مؤقت" بعد موجة التذبذب القوية التى شهدها السوق خلال نهاية الأسبوع الماضي.

وتشير مجمل المؤشرات إلى أن الفترة المقبلة قد تشهد استقرارًا تدريجيًا فى سعر الدولار أمام الجنيه المصرى مع تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية. فالسوق باتت أكثر نضجًا فى التعامل مع المتغيرات، والبنك المركزى يملك خبرة واسعة فى إدارة السيولة والسيطرة على التوقعات.

المشهد النقدى فى مصر

وتُظهر تلك التحركات أن المشهد النقدى فى مصر يسير ضمن نطاق تفاعلى طبيعي، حيث يعبر تغير السعر اليومى عن مرونة السوق لا عن خلل هيكلي، ويرجع ذلك إلى السياسة النقدية الحذرة التى يتبناها البنك المركزى المصرى والتى تهدف إلى ضبط الإيقاع دون اللجوء إلى تدخلات مباشرة إلا فى الحالات الاستثنائية، وهو ما حافظ على الثقة فى النظام المصرفى وقدرته على تلبية احتياجات السوق من العملات الأجنبية.

ضغوط مؤقتة على السيولة الدولارية

ويرى الخبير الاقتصادى د.خالد نجاتى أن التراجع الحاد للجنيه أمام الدولار خلال تعاملات الأحد كان نتيجة ضغوط مؤقتة على السيولة الدولارية فى بعض البنوك بسبب تسويات لالتزامات استيرادية تراكمت خلال الأسابيع الماضية، ما خلق طلبًا مفاجئًا على العملة الأجنبية.

وأوضح أن هذه التحركات لا تمثل اتجاهًا مستدامًا فى سعر الصرف، بل مجرد انعكاس لتفاعل العرض والطلب داخل السوق. وقال إن السوق المصرية تمر الآن بمرحلة "توازن دقيق" بين العرض والطلب على النقد الأجنبي، مدعومة بزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية من قطاعات رئيسية مثل السياحة، وقناة السويس، وتحويلات المصريين بالخارج.

وأضاف نجاتى أن البنك المركزى المصرى يتعامل مع هذه التحركات بحكمة كبيرة، مؤكدًا أن سياسته تعتمد على المراقبة الدقيقة للأسواق دون تدخل مباشر إلا فى حالات الضرورة، وهو ما يعزز مصداقيته لدى المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية. واعتبر أن الأداء الحالى للجنيه، رغم التذبذب الظاهر، يعكس قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات فى ظل بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين.

سياسة التحرك المرن

وتؤكد الدكتورة شيماء وجيه، الخبيرة الاقتصادية، أن البنك المركزى المصرى يواصل سياسة "التحرك المرن" فى إدارة سعر الصرف، وهى سياسة تراعى تحقيق التوازن بين استقرار العملة ودعم النشاط الاقتصادي.

وقالت إن الاستقرار النسبى فى الأسعار خلال الأشهر الأخيرة منح الأسواق ثقة أكبر فى قدرة البنك المركزى على إدارة المشهد النقدى بكفاءة، مشيرة إلى أن التحرك المحدود فى سعر الدولار يعكس وجود سيولة دولارية كافية لتغطية الاحتياجات الفعلية دون لجوء لممارسات مضاربة.

وأضافت أن هذه السياسة تُسهم فى تهدئة توقعات السوق وتقليل المخاطر النفسية المرتبطة بسعر الصرف، موضحة أن التجارب السابقة أظهرت أن أى تدخل مباشر غير محسوب قد يؤدى إلى نتائج عكسية. ولفتت إلى أن ما حدث من انخفاض مفاجئ للجنيه ثم تعافيه السريع يؤكد أن الدولة تمتلك أدوات رقابية فعالة لضبط الإيقاع المالى والنقدي، مما يعزز استقرار الثقة فى العملة المحلية.

تحركات الأسواق العالمية

ويرى الخبير الاقتصادى أسلم عصام أن التذبذب الأخير فى سعر الدولار أمام الجنيه المصرى مرتبط أيضًا بعوامل خارجية، فى مقدمتها تحركات الدولار فى الأسواق العالمية، حيث شهدت العملة الأمريكية تراجعًا طفيفًا أمام سلة العملات الرئيسية نتيجة لتوقعات قرب خفض الفائدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.

وأوضح أن هذا التراجع فى الدولار العالمى انعكس جزئيًا على السوق المصرية، خاصة فى ظل تحسن موارد النقد الأجنبي. وأضاف أن استقرار أسعار النفط عند مستويات أقل من ٨٥ دولارًا للبرميل خفف الضغط على ميزان المدفوعات المصرى وساهم فى تقليل فاتورة الواردات، ما يتيح مرونة أكبر فى التعامل مع الطلب على الدولار.

وأشار إلى أن السوق المصرية أصبحت أكثر استجابة للمتغيرات الدولية مقارنة بالسنوات السابقة، بفضل تطوير آليات المتابعة داخل الجهاز المصرفى ورفع كفاءة إدارة الاحتياطى النقدي. وأكد أن التحركات الأخيرة لا تمثل قلقًا بل "علامة على سوق حية تتفاعل مع المؤشرات الواقعية لا المضاربات".

تحسن موارد النقد الأجنبي

وقال الخبير المصرفى باهر عبد العزيز إن الأشهر الأخيرة شهدت تحسنًا واضحًا فى موارد النقد الأجنبى فى مصر، وهو ما لعب دورًا أساسيًا فى الحد من تقلبات الجنيه أمام الدولار.

وأوضح أن إيرادات السياحة ارتفعت بنحو ١٨٪ مقارنة بالعام الماضي، كما شهدت تحويلات المصريين بالخارج نموًا ملحوظًا بعد عودة الثقة فى النظام المصرفى الرسمي، مما أسهم فى تقليص الفجوة بين السوق الرسمية والموازية.

وأضاف أن تحسن الاحتياطى النقدى الذى تجاوز ٤٧ مليار دولار وفق بيانات البنك المركزى لشهر سبتمبر ٢٠٢٥ منح البنوك قدرة أكبر على تلبية طلبات الاستيراد دون تأخير، وهو ما يقلل فرص المضاربة فى السوق السوداء.

وأشار إلى أن المرحلة الحالية تتسم بإعادة توازن تدريجية، حيث أصبح الطلب الحقيقى على الدولار هو المحرك الأساسى للسوق، فى حين تراجعت العوامل النفسية التى كانت ترفع الأسعار بشكل مبالغ فيه. وأكد أن استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، إلى جانب الطروحات الحكومية الناجحة، من شأنه دعم موقف الجنيه خلال الربع الأخير من العام.

بقيمة 7 مليار جنيه..

«مصر» و«الأهلى» يقودان تحالفًا لتمويل مشروع « سكاى أنوفو»

نجح تحالف مصرفى مكون من ٥ بنوك فى إبرام عقد تمويل مشترك طويل الاجل لصالح شركة سكاى أنوفو لتملك وتقسيم الأراضى بحد أقصى سبعة سنوات وتسعة أشهر وبقيمة ٧ مليارات جنيه لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع "Park St. Edition" بالقاهرة الجديدة بالجولدن سكوير والتى تبلغ حوالى ١٦,٠٥ مليار جنيه مصري.

وشارك فى القرض بنك مصر بصفته المرتب الرئيسى الاولي، مسوق التمويل، وكيل التمويل، بنك الحساب، ومقرض والبنك الأهلى المصرى بصفته المرتب الرئيسى الاولي، مسوق التمويل، وكيل الضمان، بنك المستندات ، وبنك حساب حقوق الملكية، ومقرض، وبنك أبو ظبى التجارى – مصر بصفته البنك التقنى – مقرض، وبنك البركة – مصر بصفته مقرض، وبنك نكست بصفته مقرض.

ويُعد مشروع "Park St. Edition" مشروعًا متكاملًا يجمع ما بين الاستدامة والصحة والابتكار ضمن مجمع سكنى وتجارى وإدارى متكامل ، ويقع فى منطقة القاهرة الجديدة، حيث ستتولى شركة سكاى انوفو لتملك وتقسيم الأراضى تطويره.

وقال هشام عكاشة الرئيس التنفيذى لبنك مصر، إن مشاركة البنك فى هذا التمويل تأتى استكمالاً لدوره الرائد فى دعم المشروعات الكبرى ذات الأثر المباشر على الاقتصاد المصري، وتماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط الدولة للتنمية العمرانية.

وأكد أن القطاع العقارى يعد من أهم القطاعات الاستراتيجية التى تنعكس على العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، مشيرًا إلى أن بنك مصر حريص على تمويل هذا النوع من الاستثمارات الحيوية بما يخدم بشكل عملى خطط التنمية المستدامة.

وقال محمد الإتربى إن مشاركة البنك فى التمويل تعد امتداداً لدوره الاستراتيجى فى دعم القطاعات والمشروعات الحيوية التى تمثل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة، وفى مقدمتها قطاع التطوير العقاري، لما له من دور مباشر فى تحفيز النشاط الاقتصادى خلق فرص عمل جديدة من خلال الصناعات المكملة لهذا النشاط، إلى جانب مساهمته فى تلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية فى واحدة من أهم المناطق العمرانية الجديدة، مضيفا أن البنك الأهلى المصرى يولى اهتمامًا خاصًا بدعم المشروعات التى تساهم فى زيادة الاستثمارات فى البنية التحتية والخدمات المتكاملة.

وأكد أن استراتيجية البنك ترتكز على تعزيز دوره التنموى فى تمويل القطاعات التى تخلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطنى وتدعم مستهدفات الدولة فى تحقيق النمو المتوازن وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وقال أيمن حسين مؤسس شركة سكاى للاستثمارات وإدارة الأصول العقارية التابعة لمجموعة سكاى للتملك وإدارة المشروعات ومساهم رئيسى فى شركة Sky Innovo Developments إن الخطة التنفيذية للمشروع انطلقت منذ العام الماضي، وقد تمكنت الشركة خلال هذه الفترة من تحقيق مبيعات تجاوزت نحو ٦٠٪.

وأشار إلى أن الهدف هو الوصول إلى ٢٣ مليار جنية من المبيعات بنهاية المشروع، بما يعكس الإقبال القوى والثقة المتزايدة من العملاء فى المشروع ورؤيته المبتكرة.

«البنك الأهلى» السادس عالميًا والأول بمصر فى تصنيف «أفضل 50 علامة تجارية مصرفية»

أعلنت مؤسسة Kantar بالتعاون مع مجلة The Banker العالمية نتائج تصنيفها السنوى «أفضل ٥٠ علامة تجارية مصرفية» لعام ٢٠٢٥، الذى يرصد البنوك الأكثر قدرة على تحقيق نمو فى حصتها السوقية من حيث القيمة خلال الاثنى عشر شهرًا القادمة بناءً على تصورات العملاء، وقد حقق البنك الأهلى المصرى إنجازًا بارزًا باحتلاله المركز السادس عالميًا والأول فى مصر فى هذا التصنيف المرموق.

وأعرب محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى عن اعتزازه بتصنيف البنك الأهلى المصرى والذى عكس قدرة البنك على الالتزام بالمعايير الفنية والقانونية الدولية، مما يسهم فى الحفاظ على قوة أصول البنك وثبات أدائه.

كما يعكس هذا التصنيف أداء البنك المتميز على مستوى بناء العلامة التجارية، وترسيخ الثقة لدى عملائه، إلى جانب دوره المتنامى فى دعم الابتكار والتحول الرقمى فى القطاع المصرفى المصري.

كما يعد هذا التصنيف مؤشراً على مدى قدرة البنك على بناء قيمة حقيقية لعلامته التجارية، مضيفا ان تميز البنك الأهلى المصرى بكونه أحد أبرز البنوك العربية والإفريقية فى قائمة الخمسين الأوائل عالميًا والذى لا يقيس فقط أقوى أو أكبر البنوك، بل يركّز على العلامات التى تمتلك قدرة حقيقية على خلق قيمة مستقبلية من خلال بناء علاقة قوية مع العملاء وتحقيق تجربة مصرفية متميزة.

حيث ان القدرة على التواصل مع العملاء تعد عنصرًا أساسيًا فى نمو العلامة التجارية، إلى جانب تلبية الاحتياجات العملية، وتقديم تجربة رقمية سلسة وملائمة لاحتياجات عملائه، ويستند تصنيف «أفضل ٥٠ علامة تجارية مصرفية» لعام ٢٠٢٥ إلى أبحاث ميدانية أجرتها المؤسسة بين يناير ٢٠٢٤ ومايو ٢٠٢٥ فى ٢٦ سوقًا عالميًا ويقيس التقرير قوة العلامة التجارية من خلال ثلاثة معايير رئيسية: قدرة البنك على تلبية احتياجات العملاء، والتميز ومدى تفرد العلامة المصرفية فى السوق، ومدى تذكر العملاء للبنك عند اتخاذ قراراتهم المصرفية.

.. ويفتتح أول فروعه فى السعودية

كتبت- منال عمر:

افتتح البنك الأهلى المصرى أول فروعه فى المملكة العربية السعودية الخميس الماضي، وذلك بعد حصوله على عدم ممانعة البنك المركزى السعودى على مزاولة العمل المصرفى من خلال فرعه فى العاصمة السعودية الرياض.

وأكد محمد الأتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، أن افتتاح البنك الأهلى المصرى فى الرياض جاء فى إطار استراتيجية البنك لتوسيع نطاق خدماته وتعزيز تواجده الدولي.

وأشار إلى أن السلطات بالسعودية ممثلة بالبنك المركزى السعودى والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة قدمت كافة التسهيلات فى مختلف المراحل الخاصة بتأسيس الفرع وصولاً إلى مرحلة الحصول على التراخيص اللازمة للافتتاح.

وأشار إلى أنه سيتم استخدام وتطبيق أحدث التقنيات فى العمل المصرفى فى البنك الأهلى المصرى بالرياض.

وكذلك تم اختيار أفضل الكوادر البشرية فى سوق العمل، حيث تم تدريب تلك الكوادر لضمان أعلى معدلات الجودة فى الخدمة التى سيقدمها البنك، إضافة الى الحفاظ على الهوية المؤسسية المتميزة للبنك فى كافة تصميمات الفرع وتأثيثه.

وأشار الإتربى إلى حرص البنك على التواجد الفعلى فى السعودية من خلال افتتاح فرع له، يهدف إلى خدمة الشركات العاملة بالسعودية للتعاون فى مختلف المجالات.

وأكد أن الفرع يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات التى تلبى احتياجات العملاء من خلال خدمات مصرفية مقدمة للشركات، إضافة الى عمليات تمويل التجارة بمختلف أنواعها، حيث يطمح البنك من خلال هذا الفرع إلى دعم الشركات والمستثمرين لتحقيق أهدافهم المصرفية.

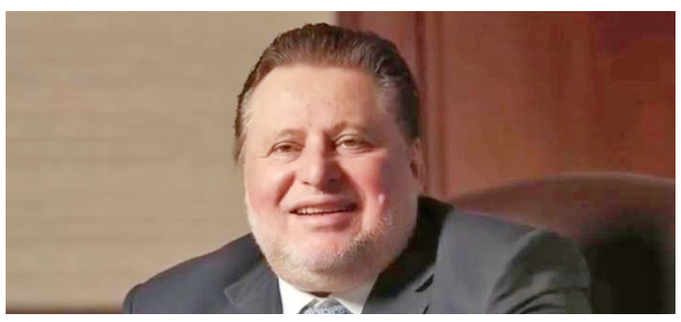

«محافظ المركزى» يشيد بدور توحيد سعر الصرف فى رفع تصنيف مصر الائتمانى

قال حسن عبد الله، محافظ البنك المركزى المصري، إن توحيد سعر الصرف يعد خطوة أساسية نحو تعزيز استقرار الأسواق، مشيرًا إلى أن تحسن مؤشرات القطاع الخارجى وارتفاع الاحتياطى النقدى الأجنبى يعكسان فعالية السياسات الاقتصادية التى تم تطبيقها.

وأكد محافظ البنك المركزى التزام البنك بمواصلة تنفيذ السياسات النقدية الرشيدة التى تستهدف احتواء التضخم والحفاظ على استقرار النظام المالي، بما يدعم النمو الاقتصادى المستدام ويعزز ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين فى الاقتصاد المصري.

جاء ذلك فى بيان للمركزى حول ترحيبه بقرار وكالة ستاندرد آند بورز برفع التصنيف الائتمانى لمصر، مؤكدًا أن هذا القرار يعكس الثقة المتزايدة فى الاقتصاد المصرى نتيجة الإصلاحات النقدية والهيكلية التى نُفذت خلال الفترة الماضية.

كانت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية قامت يوم الجمعة الماضى برفع التصنيف الائتمانى طويل الأجل لمصر إلى «B» بدلاً من «B-»، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك للمرة الأولى منذ سبع سنوات.

وأوضحت الوكالة أن رفع التصنيف الائتمانى لمصر يعكس الإصلاحات التى نفذتها السلطات خلال الثمانية عشر شهراً الماضية – بما فى ذلك تحرير نظام سعر الصرف – والتى أدت إلى انتعاش ملحوظ فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال السنة المالية ٢٠٢٥.

وأكدت أن انتقال مصر إلى نظام سعر صرف مرن ساهم فى تحقيق نمو اقتصادى أقوى، إلى جانب ارتفاع إيرادات السياحة وزيادة تحويلات المصريين بالخارج. كما شهدت التدفقات المالية الصافية تحسنًا، مما دعم الوضع الخارجى للاقتصاد.

وأكدت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية تصنيف مصر طويل الأجل للعملة الأجنبية عند «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرة إلى أن ذلك يعكس النمو الاقتصادى المتماسك للبلاد، وتحسن الوضع الخارجي، واستمرار الإصلاحات المالية رغم التحديات الإقليمية.

3 أسباب ترفع الأسعار من 10 لـ15%..

استخراج «رخصة غلاى» للعقارات فى 2026

كتب- أدهم عبد الفتاح:

أكد عدد من الخبراء والمطورين العقاريين أن السوق العقارى المصرى لا يزال يمثل الملاذ الآمن للاستثمار خلال السنوات الأخيرة، حيث أثبت قدرته على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية المتتالية، وحافظ على قيمته الاستثمارية مقارنة بقطاعات أخرى تأثرت بالتقلبات الاقتصادية.

وتوقع الخبراء أن تشهد الفترة المقبلة ارتفاعًا فى أسعار العقارات بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ مع نهاية عام ٢٠٢٥ وبداية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مدفوعة بارتفاع تكاليف التنفيذ واستمرار الطلب القوى على الوحدات السكنية، فى ظل محدودية المعروض.

قال محمد البستاني، رئيس جمعية مطورى القاهرة الجديدة، إن السوق العقارى المصرى شهد خلال عام ٢٠٢٥ حالة من التماسك النسبى رغم التحديات الاقتصادية العالمية، وارتفاع تكاليف مواد البناء وتقلبات أسعار الصرف.

وأوضح أن القطاع العقارى واصل إثبات مكانته كملاذ آمن للاستثمار، سواء للمطورين أو المواطنين الباحثين عن الحفاظ على مدخراتهم أمام التضخم، وذلك بفضل المبادرات الحكومية لتوفير الأراضى وتسهيل التمويل العقاري، إلى جانب تنوع المشروعات فى مختلف شرائح الإسكان، ولا سيما فى المدن الجديدة مثل العاصمة الإدارية، الشيخ زايد، والشروق.

وأضاف البستانى أن السوق تمكن من الحفاظ على معدلات بيع مستقرة خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام، متوقعًا زيادات سعرية تتراوح بين ١٠ و١٥٪ بنهاية ٢٠٢٥ وبداية ٢٠٢٦، نتيجة لاستمرار ارتفاع تكاليف التنفيذ ونقص المعروض من الوحدات الجاهزة، فضلًا عن توجه العديد من المستثمرين نحو العقار كأداة فعالة لحفظ القيمة.

وأشار إلى أن وضوح الرؤية الاقتصادية واستقرار السياسات النقدية سيساهمان فى تعزيز ثقة المستثمرين، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة ستشهد دخول شرائح جديدة من المستثمرين فى مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بما يعزز تنوع المنتج العقارى واستمرارية النمو.

وقال كريم عابدين، رئيس القطاع التجارى بشركة «هوم»، إن السوق العقارى يتأثر بعدة عوامل تشمل الظروف الاقتصادية واللوجستية والسكانية، مشيرًا إلى أن أى زيادة فى أسعار الوقود تنعكس مباشرة على تكاليف النقل ومدخلات البناء مثل الحديد والأسمنت، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة تنفيذ المشروعات وبالتالى زيادة أسعار البيع للمستهلك النهائي.

وأوضح أن معدلات الزيادة تختلف باختلاف الموقع الجغرافي، حيث تسجل المناطق ذات الطلب المرتفع مثل العاصمة الإدارية والشيخ زايد وشرق القاهرة زيادات أسرع مقارنة بمناطق أخرى.

وضرب مثالًا بالعاصمة الإدارية التى تشهد حاليًا نقلًا تدريجيًا لمقار البنوك الكبرى وعدد من الشركات العالمية، ومع التطور السريع فى المرافق والمواصلات مثل المونوريل والـLRT، من الطبيعى أن تواصل الأسعار اتجاهها التصاعدى خلال الفترة المقبلة.

وأكد عابدين أن العرض والطلب سيظلان المحرك الأساسى للسوق، موضحًا أن معدل الزيادة فى الأسعار خلال عام ٢٠٢٦ سيتحدد وفقًا لاستقرار أسعار الطاقة وحجم الطلب المحلى والأجنبى على العقار المصرى خلال النصف الأول من العام.

محمد خطاب

كريم عابدين

محمد البستاني

وقال محمد خطاب، الخبير العقاري، إن ارتفاع الأسعار خلال العامين الماضيين أدى إلى تباطؤ نسبى فى حركة المبيعات خلال عام ٢٠٢٥، لافتًا إلى أن تلك الزيادات كانت نتيجة ارتفاع أسعار الأراضى والدولار وتكاليف البناء والخامات، إلى جانب تراجع المعروض فى مواجهة الطلب الحقيقي.

وتوقع خطاب أن تشهد أسعار العقارات ارتفاعًا جديدًا يتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ بنهاية ٢٠٢٥ وبداية ٢٠٢٦، خاصة فى المشروعات السكنية تحت التنفيذ والمناطق الجديدة التى تشهد إقبالًا متزايدًا من المشترين والمستثمرين.

وأكد أن السوق العقارى المصرى ما زال جاذبًا للاستثمار طويل الأجل بفضل قوة الطلب الحقيقى على السكن، واستمرار الفجوة بين العرض والطلب التى تمثل المحرك الرئيسى لارتفاع الأسعار خلال المرحلة المقبلة.

تتجاوز مبيعاتها 200 مليار دولار فى 2030..

المشروعات التجارية تقود السوق العقارية فى مصر

أطلقت شركة سَفلز مصر، المتخصصة فى خدمات الاستشارات العقارية، تقريرها السنوى بعنوان «تقرير القاهرة العقارى ٢٠٢٥»، والذى يرصد أحدث تطورات السوق العقارى فى مصر، ويستعرض آفاق النمو والفرص الاستثمارية فى القطاعات السكنية والتجارية والفندقية والإدارية، إلى جانب قطاعات التعليم والرعاية الصحية.

وأكد التقرير أن السوق العقارى المصرى يمر بمرحلة تحول هيكلى مدفوع بتغيرات فى الطلب وآليات التمويل، مع مؤشرات قوية على استمرار جاذبية القطاع للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

القطاع التجاري

أشار التقرير إلى أن القطاع التجارى يظل أحد أهم محركات السوق العقارى فى مصر، إذ من المتوقع إضافة أكثر من ١,١ مليون متر مربع من المساحات التجارية الجديدة خلال السنوات المقبلة. ووفقًا لبيانات Oxford Economics، ومن المنتظر أن ترتفع مبيعات القطاع التجارى فى مصر من ١٤٩,٧ مليار دولار عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٢٠١,٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، ما يعكس متانة الطلب الاستهلاكى واستمرار اهتمام العلامات التجارية المحلية والعالمية بالتوسع داخل السوق المصرية.

القطاع الفندقي

وفيما يتعلق بالقطاع الفندقي، أوضح التقرير أن مصر تسير بخطى متسارعة نحو مضاعفة السعة الفندقية لتصل إلى نحو ٤٧٠ ألف غرفة بحلول عام ٢٠٢٨، بدعم من المبادرات الحكومية وتزايد اهتمام العلامات الفندقية العالمية بالسوق المصري. وسجّلت معدلات الإشغال الفندقى نحو ٧٥٪ فى مطلع عام ٢٠٢٥، ما يعكس ثقة المستثمرين والسياح فى المقصد المصري، خصوصًا مع الاتجاه المتزايد نحو تحويل المبانى التاريخية فى وسط القاهرة إلى فنادق عصرية تلائم احتياجات السوق الحديثة.

القطاع السكني

وأكد التقرير أن القطاع السكنى لا يزال من الركائز الأساسية فى السوق العقارى المصري، مدعومًا باستقرار نسبى فى الأسعار المقومة بالدولار الأمريكى رغم تقلبات العملة المحلية. وأشار إلى أن المطورين يتجهون إلى تقديم خصومات محدودة وخطط سداد مرنة ووحدات جاهزة للتسليم للحفاظ على ثقة المستثمرين، فيما تبقى ضعف القوة الشرائية تحديًا رئيسيًا. كما تسهم أدوات تمويل جديدة مثل صناديق الاستثمار العقارى وبرامج التملك الجزئى فى توسيع قاعدة العملاء، إلى جانب ارتفاع الطلب الأجنبى على شراء الوحدات السكنية والاستفادة من تعديلات قوانين تملك الأجانب للعقارات.

مشروعات سكنية ذات علامات تجارية

وسلّط التقرير الضوء على المشروعات السكنية ذات العلامات التجارية الفاخرة، متوقعًا أن تنمو فى القاهرة بمعدل يصل إلى سبعة أضعاف بحلول عام ٢٠٣١، نتيجة ارتفاع الطلب على الوحدات التى تجمع بين الرفاهية والخدمات المتكاملة والعائد الاستثمارى الجاذب. وأوضح أن السوق لا يزال فى مرحلة ناشئة لهذا النوع من التطوير، مدفوعًا بشراكات بين المطورين المحليين والعلامات الفندقية والتصميمية العالمية.

القطاع الإداري

رصد التقرير فجوة واضحة بين العرض والطلب فى المساحات الإدارية، إذ يتركز جانب كبير من التطوير الحالى على وحدات صغيرة للمستثمرين الأفراد، فى حين تبحث الشركات الكبرى عن مساحات فاخرة وواسعة. ويرى التقرير أن هذا التحدى يخلق فرصًا استثمارية للمؤسسات ومقدّمى مساحات العمل المشتركة القادرين على توفير حلول إدارية مرنة ومجهزة بالكامل.

Cred الراعى الرئيسى لمهرجان القاهرة السينمائى الدولى الـ46

أعلنت شركة Cred عن رعايتها كشريك رئيسى للدورة الـ ٤٦ من مهرجان القاهرة السينمائى الدولي، المقرر إقامتها فى الفترة من ١٢ إلى ٢١ نوفمبر المقبل، لتجسد هذه الشراكة الاستراتيجية التزام Cred العميق بدعم الفنون والثقافة، والمساهمة فى نقل رسالة المهرجان والاحتفاء بصناعة السينما المصرية بتاريخها الممتد لأكثر من ١٠٠ عام، والتأكيد على أهمية ومكانة المهرجان عالميًا كواحد من أهم وأعرق المهرجانات السينمائية الدولية والمصنف بالفئة A من قبل الاتحاد الدولى لجمعيات منتجى الأفلام "FIAPF" بباريس".

وتأتى رعاية Cred تحت شعار "Every Story Happens in a Place – لكل قصة مكان"، تعبيرًا عن رؤيتها بأن التطوير العقارى يتجاوز حدود البناء ليصبح فنًا يُلهم الحكايات ويعبّر عن أسلوب العيش، فى توازن يلتقى فيه الإبداع المعمارى بروح الفن، تمامًا كما تصنع السينما لحظاتها الخالدة على الشاشة.

وقال الفنان حسين فهمي، رئيس مهرجان القاهرة السينمائى الدولي: "نؤكد سعادتنا الكبيرة بانضمام Cred إلى أسرة مهرجان القاهرة فى هذه الدورة، باعتبارها شريكًا رئيسيًا، يشاركنا الرؤية ذاتها فى دعم الفنون والارتقاء بالذوق العام. هذا التعاون يرسّخ مكانة المهرجان كمحفل ثقافى وسينمائى يجمع بين الإبداع والوعي، ويُسهم فى استمرار رسالته التى امتدت لأكثر من أربعة عقود."

وصرح المهندس أحمد منصور، الرئيس التنفيذى لشركة Cred، قائلاً: "تعد رعايتنا لمهرجان القاهرة السينمائى الدولى امتدادًا لدورنا فى دعم الثقافة والفنون، ومسيرة بدأناها برعاية المواهب الشابة فى مختلف المجالات، وصولًا إلى دعم واحد من أهم المهرجانات على الساحة العالمية. نؤمن بأن الفن هو مرآة الشعوب، وأن السينما والعقارات يشتركان فى سرد القصص التى تُلهم وتُعبّر عن الحياة، ونأمل من خلال هذا التعاون أن نُسهم فى تعزيز صورة مصر كمركز إقليمى للفن والثقافة، ونشر رسالة السلام من خلال قوتها الناعمة."

وتعد هذه الرعاية امتدادًا لمسيرة شركة Cred فى دعم المبادرات الثقافية والفنية، حيث سبق أن شاركت فى رعاية عدد من الفعاليات، منها الرعاية البلاتينية للنسخة الأولى من مهرجان الدراما المصري، بالإضافة إلى مبادراتها المستمرة فى دعم المواهب الشابة فى مجالات الثقافة والفن والرياضة، تأكيدًا لقيمها القائمة على الالتزام والمسؤولية والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

باستثمارات 15 مليار جنيه..

«SAGE LAKES RESIDENCE» ثالث مشروعات «Squares Developments» بالعاصمة الإدارية

أعلنت شركة Squares Developments عن إطلاق ثالث مشروعاتها بالعاصمة الإدارية الجديدة، «SAGE LAKES RESIDENCE» بإجمالى استثمارات تصل إلى ١٥ مليار جنيه، وهو ما يعزز خطط الشركة التوسعية بتنويع محفظتها الاستثمارية والاستحواذ على قاعدة أكبر من العملاء.

وأكد المهندس طلعت جورجيوس، رئيس مجلس إدارة شركة Squares Developments ، أن العاصمة الإدارية أثبتت خلال السنوات الماضية قدرتها على جذب كبرى الشركات والمستثمرين بفضل البنية التحتية القوية والتخطيط العمرانى المتطور والدعم الحكومى المستمر، وهو ما يجعلها وجهة استثمارية مميزة للشركات الجادة.

وأوضح خلال المؤتمر الصحفى الذى عقدته الشركة، أن مشروع «SAGE LAKES RESIDENCE» يمثل نقلة نوعية فى مشروعاتها من حيث الموقع الاستراتيجى المميز، والتصميم المعمارى المبتكر، والتعاون مع شركاء نجاح أقوياء لضمان تنفيذ مشروع يعزز مكانة الشركة كواحدة من الشركات الرائدة التى استحوذت على رضا عملائها عبر تاريخ طويل من المشروعات المميزة فى السوق العقاري.

وقال إن هذا المشروع جزء من خطة توسعية طموحة نعمل على تنفيذها وبقوة استنادا إلى خبراتها السابقة، وملاءتها المالية القوية، وتعاونها مع شركاء نجاح أقوياء، والاستعانة بكوادر بشرية قوية فى قطاعات متنوعة داخل الشركة، ومن المخطط أن يكون مشروعنا المقبل فى الساحل الشمالى لضمان أكبر قدر من التنوع فى محفظتها الاستثمارية".

وأكد هارون عبد الغني، رئيس القطاع التجارى بالشركة، أن مشروع «SAGE LAKES RESIDENCE » يضم وحدات بمساحات متنوعة تبدأ من استديو وحتى وحدات دوبلكس وفيلات بمساحات تصل إلى ٢٥٨ مترا، ويوجد منطقة مخصصة للفيلات ويتوسطها بحيرات صناعية كبيرة، ويضم المشروع مسجد وكنيسة حرصا على الترابط المجتمعى والوحدة الوطنية التى تتبناها الدولة فى الفترة الاخيرة.

ويضم المشروع أيضاً جزءا تجاريا عبارة عن مبانى إدارية وعيادات طبية وصيدلية وجميع الخدمات التى تحتاجها الأسرة، فالمشروع يضم خدمات متنوعة.

وأوضح أن هذه الخدمات منها ساحة انتظار كبيرة وكلوب هاوس فى روف كل مبنى بالمشروع، وجاكوزى وساونا، و٢ كلوب هاوس وهو ما يضمن أعلى معايير جودة الحياة والرفاهية فى المشروع، حيث تستهدف الشركة خدمة وتلبية احتياجات جيلين من العملاء المستهدفين.

وقال إن الشركة تطرح المرحلة الأولى بمقدم يبدأ من ٢,٥٪ والباقى على ١٠ سنوات، وهو نظام سداد تم دراسته بعناية لضمان الحفاظ على مصلحة العميل والشركة، حيث قام القطاع التجارى بدراسات سوقية عن العملاء المستهدفين وأنظمة السداد التى تتناسب معهم للوصول إلى أنظمة مرنة تلائم العملاء.

وأشار إلى أن الشركة تستهدف الوصول بمحفظة استثماراتها خلال الفترة المقبلة ل ٢٢ مليار جنيه، وأشار المهندس هانى جورجيوس، نائب رئيس شركة Squares Developments، إلى أن مشروع «SAGE LAKES RESIDENCE » يقع على مساحة حوالى ٣٣ فدانا فى موقع استراتيجى بمنطقة R8 بالعاصمة الإدارية الجديدة.

15 مليار جنيه مبيعات ماونتن فيو من «Crysta» فى 6 ساعات

حققت شركة ماونتن فيو مبيعات قياسية بمشروعها الجديد «Crysta ماونتن فيو» فى سيدى عبد الرحمن، حيث تجاوزت مبيعات المشروع ١٥ مليار جنيه خلال ٦ ساعات فقط من إطلاقه الرسمي.

ويقع مشروع "Crysta ماونتن فيو" على مساحة ٤٧٠ فدانًا فى قلب سيدى عبد الرحمن، ويضم ثلاث جزر رئيسية لكل منها فندق بوتيك يقدم نمطًا فندقيًا مميزًا بإطلالات مباشرة على البحر. وتُعد Kin Island أولى الجزر التى تم إطلاقها، وتضم فندق Kin Hotel، أول فندق بوتيك عائلى فى الساحل الشمالى يقدم تجربة استرخاء راقية ومتكاملة.

«هاشم القاضى» رئيسًا للقطاع التجارى فى DCUD

عينت شركة دلتا كابيتال التنمية العمرانية DCUD ، الأستاذ هاشم القاضى رئيسًا للقطاع التجارى بالشركة، وتعد شركة دلتا كابيتال التنمية العمرانية هى الشركة العقارية الأولى فى منطقة الدلتا فى مصر، وتستهدف وضع العديد من الخطط للتوسع بمشروعاتها ومحفظتها العقارية بكافة المناطق بالدلتا ومنطقة غرب القاهرة.

وشغل القاضى عدة مناصب بالشركات العقارية فى مصر حيث أهلته خبرته الكبيرة بمجال التطوير العقارى ليقود العديد من الشركات العقارية لتحقق مسيرتها نحو مزيد من النجاح والتوسع، مركزًا ضمن هذه المسيرة أن يضع خطط استراتيجية واضحة تحقق أهداف الشركة وتبرز مشروعاتها.

ومن أبرز المناصب التى عمل بها القاضي، شغل منصب المدير التنفيذى فى شركة PRE Developments فى مصر، بالإضافة إلى عمله كمدير مبيعات بشركة ماونتن فيو العقارية

كما عمل هاشم القاضى كمدير عام لشركة درايا التسويق العقاري، وأيضًا عمل كرئيسًا للقطاع التجارى فى شركة ليفينج ياردز للتطوير العقاري، ومؤخرًا عمل كمدير عام تنفيذى لشركة دال للتطوير العقاري

فى اتفاق بين «عمرو طلعت» واللجنة..

«مظلة رقمية» لحماية حقوق مستخدمى خدمات الاتصالات

كتب: أسامة محمد

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر شهد خلال السنوات الأخيرة طفرة نوعية وتحولًا جذريًا، حيث لم يعد مقتصرًا على تقديم خدمات الإنترنت والاتصالات فحسب، بل أصبح قطاعًا خدميًا إنتاجيًا من أهم محركات النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة، نتيجة الرؤية الاستراتيجية التى وضعتها الوزارة لتحقيق التحول الرقمى الشامل؛ موضحا أن القطاع حقق أعلى معدلات نمو فى الدولة للعام السابع على التوالى بنسبة تتراوح بين ١٤٪ إلى ١٦٪، وبمساهمة بلغت نحو ٦٪ فى الناتج المحلى الإجمالى.

جاء ذلك خلال اجتماعه بأعضاء لجنة حماية حقوق مستخدمى خدمات الاتصالات، حيث تناول الاجتماع مناقشة أبرز القضايا التى تهم المواطنين فى سوق الاتصالات المصرى، واستعراض الجهود المبذولة لتطوير الخدمات الرقمية ورفع كفاءتها، بما يتماشى مع استراتيجية «مصر الرقمية».

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى أن جهود التطوير شملت مكاتب البريد المصرى التى تحولت إلى مراكز ذكية تقدم خدمات متنوعة للمواطنين، حيث تم تطوير ٤٠٥٥ مكتب بريد من إجمالى أكثر من ٤٧٠٠ مكتب، إلى جانب إنشاء مكاتب بريد متنقلة، وتركيب ٣٠٠٠ ماكينة صراف آلى، وإطلاق خدمات جديدة مثل «وصلها إكسبريس» و«بريدى».

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن عدد محطات المحمول زاد ٥ أضعاف خلال السنوات الماضية ليصل إلى ٣٧ ألف برج عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٧ آلاف برج فى عام ٢٠١٤، وهو ما ساهم فى تحسين جودة الشبكات والخدمات المقدمة للمستخدمين؛ مؤكدا أن الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات أطلق عددًا من الخدمات الحديثة التى كان لها أثر واضح فى رفع جودة الخدمة وتحسين تجربة المستخدم، من أبرزها خدمة WiFi Calling التى تحسن جودة المكالمات داخل المبانى، وخدمات الجيل الخامس التى توفر سرعات اتصال أعلى وكفاءة أكبر، وخدمة eSIM التى تمنح المستخدمين مرونة فى إدارة خطوطهم، بالإضافة إلى خدمة إنترنت الأشياء للسيارات (IoT) التى تتيح أنظمة تتبع وملاحة واستغاثة آمنة ومنظمة للسائقين.

كما تناول الدكتور عمرو طلعت جهود الدولة فى توطين صناعة الإلكترونيات، موضحًا أن مصر نجحت فى جذب ١٤ علامة تجارية من كبرى الشركات العالمية المتخصصة فى تصنيع الهواتف المحمولة وذلك بنسبة مكون محلى تجاوزت ٤٠٪؛ موضحا انه تم إنتاج أكثر من ٣ ملايين جهاز محمول خلال العام الماضى، مع استهداف الوصول إلى ٩ ملايين جهاز بنهاية العام الجارى.

وأضاف أن الغرض من تطبيق منظومة حوكمة أجهزة الهواتف المحمولة هو ضمان حماية المستثمرين والمستخدمين، من خلال توفير أجهزة تضاهى المنتجات العالمية فى الجودة ولكن بأسعار مناسبة للمستهلك المصرى.

وفيما يتعلق بمواجهة ظاهرة المكالمات التسويقية المزعجة، أوضح الدكتور عمرو طلعت أن الوزارة والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات اتخذا إجراءات حاسمة لتنظيم هذا النشاط بما يحافظ على خصوصية المواطنين، تبدأ بتنبيه المستخدمين عند تلقى مكالمات تسويقية وتنتهى بغلق الخطوط المخالفة نهائيًا سواء كانت تستخدم خطوطًا محمولة أو أرضية.

وفى ختام الاجتماع، أصدرت لجنة حماية حقوق المستخدمين مجموعة من التوصيات الهامة التى تعكس أولويات واحتياجات المواطنين، حيث أكدت على أهمية الإسراع فى حل الشكاوى المتعلقة بمنظومة حوكمة أجهزة التليفون المحمول، وضرورة فرض مزيد من الحوكمة على المكالمات التسويقية التى تسبب إزعاجًا للمواطنين، إلى جانب تكثيف حملات التوعية بخدمات الاتصالات وحقوق المستخدمين من خلال الحملات الرقمية والميدانية على أن تشمل جميع محافظات مصر.

كما أوصت اللجنة بتسهيل الحصول على خطوط أرضية جديدة خاصة فى السنترالات ذات الكثافة العالية، وإطلاق حملات موسعة لتوعية المواطنين بمخاطر الاحتيال الإلكترونى، بالإضافة إلى توسيع نطاق الاشتراكات المخفضة للمستخدمين من ذوى الهمم بهدف تيسير حصولهم على الخدمات بشكل متكافئ، كذلك تم طرح مقترح عن ترجمة أخبار اللجنة وموقع الجهاز بلغة الاشارة.

«البريد» يقدم خدمات الصرف والتحصيل لأعضاء «الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات»

كتب- أسامة محمد:

وقّعت الهيئة القومية للبريد بروتوكول تعاون مع الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تمكين الشركات والجمعيات الأعضاء بالاتحاد من تقديم خدمات صرف التمويل والتحصيل عبر مكاتب البريد على مستوى الجمهورية؛ وذلك بحضور جميع القيادات التنفيذية من الجانبين.

وقع البروتوكول كل من داليا الباز رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، والدكتورة هالة أبو السعد رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أكدت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، أن توقيع هذا البروتوكول يأتى فى إطار دعم خطط الدولة الرامية إلى تحقيق الشمول المالى لمختلف فئات المجتمع، وتوفير نماذج تمويلية متنوعة تغطى جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية فى مصر، مع تشجيع ثقافة التمويل متناهى الصغر وتحفيز الشباب على تبنى فكرة العمل الحر، مشيرةً إلى أن هذا البروتوكول يمثل خطوة مهمة تسهم فى وصول خدمات التمويل متناهى الصغر إلى شريحة أكبر من العملاء فى مختلف المحافظات، وخاصة فى المناطق الريفية والقرى والنجوع.

وأوضحت الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، أن البروتوكول الذى تم توقيعه اليوم يتيح لأعضاء الاتحاد من الشركات والجمعيات العاملة فى مجال التمويل الاستفادة من قنوات الصرف والتحصيل المتاحة بالبريد المصري، بما يضمن سهولة حصول المواطنين على الخدمات التمويلية مثل صرف التمويل الممنوح، وسداد الأقساط المستحقة سواء نقدًا أو عبر الخصم المباشر من الحساب؛ وذلك من خلال أكثر من ٤٧٠٠ منفذ بريد منتشرين على مستوى الجمهورية.

وأضافت الباز أن هذا التعاون يمثل منظومة متكاملة من الخدمات تسهم فى توسيع قاعدة المستفيدين وتيسير حصولهم على التمويل فى مختلف المحافظات، بما يشكل نموذجًا للشراكة الفاعلة بين مؤسسات الدولة والقطاع المالى غير المصرفي، ويعزز جهود تمكين رواد الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني، ويعزز من قدرة الشباب من صغار المنتجين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر على إدارة أعمالهم، من خلال حلول مالية رقمية مبتكرة، فضلا عن إتاحة خدمات الشحن البريدى المحلى والدولى للراغبين من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات لرفع قدراتهم على الوصول إلى السوق المحلية والأسواق العالمية.

وأكدت الدكتورة هالة أبو السعد، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أن هذا التعاون يُمثل نموذجًا للشراكة الفعالة بين مؤسسات الدولة الوطنية، مشيرةً إلى أن التكامل مع الهيئة القومية للبريد يُعد خطوة مهمة نحو بناء منظومة أكثر شمولًا وكفاءة لخدمة أعضاء الاتحاد، وتعزيز انتشار الخدمات على مستوى الجمهورية.

وأوضحت الدكتورة هالة: يأتى توقيع هذا البروتوكول فى إطار استراتيجية الاتحاد لتوسيع نطاق خدماته للأعضاء، وتبنى حلول مبتكرة تدعم كفاءة التشغيل، وتسهم فى وصول الخدمات التمويلية إلى الفئات المستهدفة بسهولة وأمان. ويُعد التعاون مع البريد المصرى محورًا استراتيجيًا لما يمتلكه من بنية تحتية قوية وشبكة فروع واسعة وخدمات متكاملة تصل إلى كل بيت مصري، مما يجعله شريكًا مثاليًا فى جهودنا لتحقيق الشمول المالى ودعم الاقتصاد الوطني.

«صندوق النقد» يحذر من فجوة رقمية عالمية مع هيمنة الذكاء الاصطناعى

كتب: أسامة محمد

تشهد الساحة العالمية اليوم ثورة تكنولوجية غير مسبوقة يقودها الذكاء الاصطناعي، تُعيد رسم موازين القوى الاقتصادية بين الدول، وتفتح الباب أمام عصر جديد من الابتكار، لكنه فى الوقت نفسه يثير مخاوف متزايدة من تعميق الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والدول النامية. حيث يتجه الذكاء الاصطناعى ليكون المحرك الرئيس للنمو العالمى خلال العقد المقبل.

ووفقًا لتقرير صادر عن الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى أشار إلى أن الولايات المتحدة ما تزال تتصدر المنافسة فى قدرات الحوسبة الفائقة والتطوير التقني، بينما تسعى الصين والاتحاد الأوروبى للحاق بها فى هذا السباق.

ويؤكد التقرير أن الذكاء الاصطناعى أصبح تكنولوجيا عامة تؤثر على جميع القطاعات، من الصناعة والزراعة إلى الخدمات الصحية والمالية.

وأطلقت كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، تحذيرات قوية من مخاطر اتساع الفجوة بين الدول فى مجال الذكاء الاصطناعي.

وقالت جورجييفا فى تصريح رسمي:"العالم يعانى من نقص واضح فى الأسس التنظيمية والأخلاقية اللازمة لمواكبة التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، والفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والدول النامية تتسع بوتيرة مقلقة."

وأضافت أن ٤٠٪ من الوظائف حول العالم قد تتأثر بتقنيات الذكاء الاصطناعي، فيما ترتفع النسبة إلى ٦٠٪ فى الاقتصادات المتقدمة، ما يستدعى سياسات عاجلة لضمان "انتقال عادل وأمن نحو الثورة الرقمية الجديدة".

وتشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) والمنتدى الاقتصادى العالمى (WEF) إلى أن الدول المتقدمة لا تكتفى بالتفوق التقني، بل ترسم الأطر التنظيمية التى تحدد شكل المنافسة فى الاقتصاد العالمي.

تقديم الخدمات البريدية والمالية داخل «جامعة طنطا»

وقّعت الهيئة القومية للبريد وجامعة طنطا بروتوكول تعاون لتفعيل مجموعة من الخدمات المالية والبريدية المتكاملة داخل الجامعة، لخدمة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين.

وقع البروتوكول كل من سيد طمان نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد لشئون المناطق، والدكتور محمود فاروق سليم نائب رئيس جامعة طنطا لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، بحضور قيادات الجامعة.

اكدت داليا الباز رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للبريد أن هذا التعاون يأتى فى إطار استراتيجية الهيئة لتوسيع نطاق خدماتها داخل المؤسسات التعليمية الكبرى، مشيرة إلى أن البروتوكول يتضمن تقديم العديد من خدمات التى يقدمها البريد المصرى مثل التصديق القنصلى لشهادات الطلاب، وتحصيل الرسوم الجامعية، وتوصيل الشهادات للخريجين، وصرف المرتبات عبر مكاتب البريد، بالاضافة إلى تركيب ماكينات الصراف الآلى (ATM) داخل الحرم الجامعي.

وقال الدكتور محمد حسين محمود رئيس جامعة طنطا أن هذا البروتوكول يعكس حرص الجامعة على تعزيز التعاون مع مؤسسات الدولة الوطنية بما يخدم العملية التعليمية ويحقق مصلحة الطلاب والعاملين، موضحا أن هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية فى تسهيل الخدمات الجامعية، حيث سيتمكن الطلاب من سداد الرسوم والحصول على شهاداتهم الرسمية من خلال منظومة بريدية متكاملة داخل الجامعة، فى إطار التوجه نحو الجامعة الذكية والخدمات الرقمية المتوافقة مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وفى نفس السياق أوضح سيد طمان نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة القومية للبريد، أن هذا التعاون يؤكد ثقة جامعة طنطا فى قدرات البريد المصرى على تقديم خدمات سريعة وآمنة تخدم المجتمع الأكاديمى والطلاب، مشيرا الى أن البروتوكول يشمل بنودًا متعددة تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين، منها تخصيص مقر للبريد داخل الجامعة لتقديم كافة الخدمات التى يقدمها البريد المصري، بالاضافة الى تحصيل رسوم الدراسات العليا والمدن الجامعية.

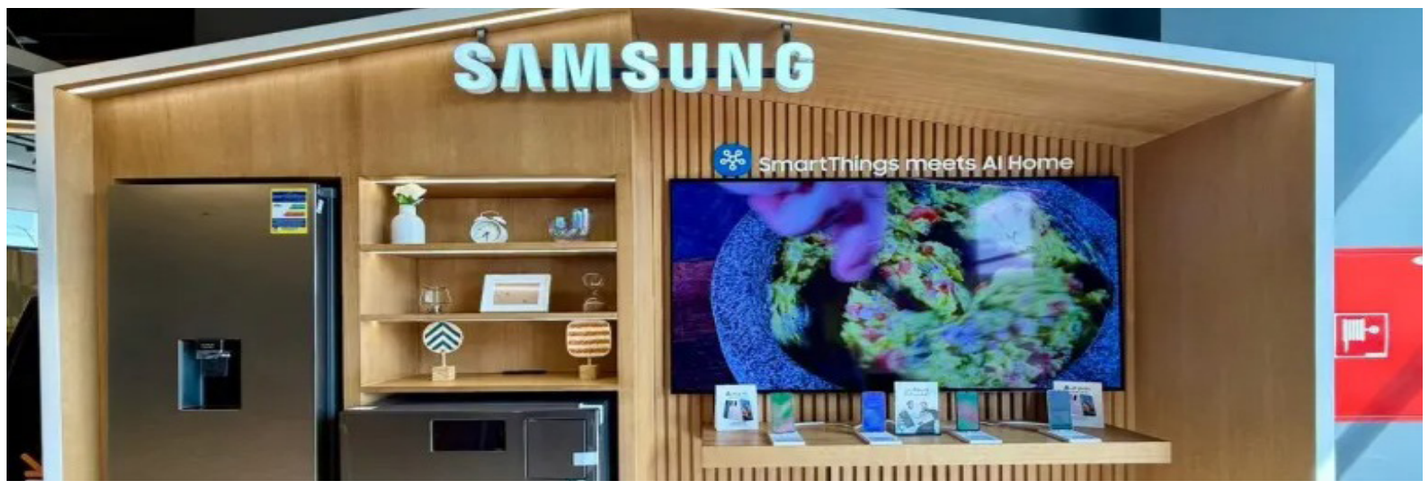

تجربة واقعية للأجهزة المتعددة MDE..

«اورنج مصر» توفر فرصة فريدة لعملائها بالشركة مع «سامسونج إلكترونيكس»

أعلنت اورنج مصر عن فرصة حصرية وفريدة من نوعها لعملائها بالشراكة مع شركة سامسونج إلكترونيكس مصر، لاستكشاف عالم التواصل الرقمى الذكى بين الأجهزة الإلكترونية وكيفية الاستفادة منها فى الحياة اليومية للمستخدمين، وذلك فى إطار التزامها بنشر الابتكارات التكنولوجية بين عملائها وتسهيل حصولهم عليها لحياة تجمع بين الابتكار والراحة والقيمة.

وبموجب الشراكة، أطلقت اورنج فى فروع اورنج سوديك، والمعادي، ومول العرب، وشهاب، فرصة استكشاف تجربة سامسونج للأجهزة المتعددة (MDE) والتى تتيح للزوار خوض تجربة واقعية للنظام البيئى الذكى والمتقدم من سامسونج، والذى يعتمد على الذكاء الاصطناعى لربط الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، والأجهزة القابلة للارتداء، وأجهزة التلفزيون، والأجهزة المنزلية، لتسهيل الحياة اليومية للمستخدمين وجعلها أكثر راحة وكفاءة وصحة وأمانًا.

والتجربة تأخذ العملاء فى رحلة رقمية ممتعة، يتعرفون خلالها على التجربة السلسة والمتكاملة التى توفرها سامسونج فى جميع جوانب الحياة اليومية، حيث يتعرفون على أحدث أجهزة سامسونج بشكل مباشر، ويجرون تجربة الاتصال المتكامل بين الأجهزة المدعومة بالابتكارات التقنية من سامسونج، ويتعرفون على كيفية تكامل النظام البيئى لسامسونج عبر الاحتياجات المختلفة للحياة اليومية.

كما أعلنت اورنج عن توفير عروض حصرية على أجهزة سامسونج فى فروعها المختلفة.

وعبّر أحمد العبد نائب الرئيس التنفيذى للقطاع التجارى بشركة اورنج مصر عن سعادته بالشراكة مع شركة سامسونج إلكترونيكس مصر، والتى تعكس حرص اورنج الدائم على إتاحة أحدث التقنيات لعملائها وتوفير أفضل التجارب الرقمية لهم، من خلال ابتكارات تجعل المستقبل جزءًا من حياتهم اليومية.

وأضاف: "التجربة لا تقتصر على عرض الأجهزة فقط، بل تقدم أسلوب حياة متكامل يعتمد على الذكاء الاصطناعى ويمنح عملاءنا مزيدًا من الراحة والرفاهية وهذا ما نضعه دائمًا فى أولوياتنا فى اورنج، حيث نحرص على تمكين عملائنا من الوصول إلى أحدث الابتكارات العالمية والاستفادة القصوى من التحول الرقمي"

وقال محمد عصمت، رئيس قطاع الأجهزة المحمولة بشركة سامسونج إلكترونيكس مصر: "نفتخر اليوم بتعاوننا مع شركة أورنج الرائدة فى قطاع الاتصالات، كخطوة استراتيجية لتمكين عدد أكبر من المستهلكين من تجربة أحدث أجهزتنا وتقنياتنا المعززة بالذكاء الاصطناعي."

وأضاف: نضع الابتكار المستمر لتطوير أنظمة ذكية متكاملة تدعم تطلعات عملائنا على رأس أولوياتنا، حيث نقدم باقة متنوعة من المنتجات المختلفة المدعومة بمزايا الذكاء الاصطناعي، بما لا يقتصر على تقديم تكنولوجيا متقدمة فحسب، بل ينعكس مباشرة على حياة المستهلكين اليومية للتمتع بتجربة أكثر ذكاءً وسلاسة تساعدهم على إنجاز مهامهم اليومية بكفاءة أعلى، مما يمنحهم وقتاً أكبر للتركيز على أولوياتهم.

وأعرب شريف شحاتة، رئيس قطاع التلفزيونات والأجهزة المنزلية بشركة سامسونج إلكترونيكس مصر، معلقاً عن التعاون المثمر بين الشركتين قائلاً: "نسعى فى سامسونج إلكترونيكس مصر على تعزيز دورنا الريادى وقيادة التحول الرقمى فى السوق المصرى وتقديم حلول مستدامة، لذلك نحرص على أن نواصل الارتقاء بمنتجاتنا من خلال تقديم تقنيات مدعومة بالذكاء الاصطناعى وتوظيفها بالشكل الأمثل للتمتع بتناغم سلس ضمن منظومة متكاملة، وبهدف منح المستهلك قيمة حقيقية وتمكّنه من الاستفادة القصوى وتحوّل المنزل إلى بيئة أكثر ذكاءً وكفاءة وراحة"

تستغرق 10 سنوات..

70 مليار دولار فاتورة إعادة الإعمار

كتب : عبد الحى ابراهيم

تتجه أنظار العالم الآن إلى أليات وخطط إعادة إعمار قطاع غزة بعد أن وقع الرئيس المصرى «عبد الفتاح السيسي» ونظيره الأمريكى «دونالد ترامب»، اتفاق شرم الشيخ للسلام الذى أنهى الحرب على غزة.

وقد أكد الرئيس «السيسي» أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه لإنهاء الحرب فى غزة يمثل بارقة أمل جديدة لشعوب المنطقة التى أنهكتها الصراعات، مشدداً على أن مصر ستواصل العمل مع الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين والدوليين لتثبيت وقف إطلاق النار وبدء مرحلة إعادة الإعمار دون تأخير.

وقال «السيسي»، فى كلمته أمام قمة شرم الشيخ الأسبوع الماضي، إن القاهرة تخطط لعقد مؤتمر للتعافى المبكر والتنمية فى غزة خلال الفترة المقبلة، بهدف توفير مقومات الحياة للفلسطينيين، مضيفاً أن السلام لا يكتمل إلا حين تمتد اليد للبناء بعد الدمار.

خلال لقاء ثنائى جمع الرئيسين «السيسي»، و«ترامب» على هامش القمة، دعا «السيسي» واشنطن إلى ضرورة تقديم دعم مباشر لجهود الإعمار، وحشدٍ دولى يضمن نجاح مؤتمر إعادة إعمار غزة المرتقب فى القاهرة.

وقال «ترامب» إن المرحلة الثانية من اتفاق غزة دخلت حيز التنفيذ، وتشمل ترتيبات إعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار الإنسانى والأمني، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستكون جزءاً من الجهد العالمى لضمان سلام دائم فى المنطقة.

خطة من ثلاث مراحل لإعمار غزة

فى مقابلة مع قناة «أون» الفضائية، أوضح المهندس «كريم الكسّار»، المنسق العام للجنة إعمار غزة، أن خطة إعادة الإعمار تنقسم إلى ثلاث مراحل بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٥٣ مليار دولار.

وأضاف أن المرحلة الأولى والثانية ستكون نحو ٢٣ ملياراً وسيتم من خلالها استكمال البنية التحتية من طرق ومستشفيات ومدارس، وبعد ذلك المرحلة الثالثة والتى قد تستمر لثلاث سنوات، بتكلفة تصل إلى ٣٠ مليار دولار، وتشمل بناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة ليصل إجمالى الوحدات فى القطاع إلى نحو٤٦٠ ألف وحدة.

وقال «الكسّار» إن مشاركة الفلسطينيين ستكون محور عملية الإعمار، مضيفاً: «سيقوم الفلسطينى نفسه بإعمار وطنه، فهذا حقه ومسؤوليته».

وأشار تقرير مشترك صادر عن الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى والأمم المتحدة إلى أن التكلفة الأولية لإعادة الإعمار تبلغ نحو ٥٣ مليار دولار، فيما تظهر بيانات الأمم المتحدة أن ٨٣٪ من مبانى غزة تضررت، بينها أكثر من ١٧,٧٠٠ مبنى دُمّر بالكامل.

ونقلت وكالة «رويترز» عن «جاكو سيليرز»، المسؤول فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قوله إن عدة دول، من بينها الولايات المتحدة ودول عربية وأوروبية، أبدت استعدادها المبدئى للمساهمة فى تمويل خطة إعادة إعمار غزة، التى تُقدَّر كلفتها بنحو ٧٠ مليار دولار.

وأوضح «سيليرز» أن الحرب، التى استمرت قرابة عامين، خلّفت أكثر من ٥٥ مليون طن من الأنقاض، مشيراً إلى أن العملية قد تستغرق ١٠ سنوات أو أكثر بالنظر إلى حجم الدمار الكبير الذى لحق بالبنية التحتية المدنية.

واستضافت وزارة الخارجية البريطانية فى ١٣ أكتوبر مؤتمر «ويلتون بارك» بالمملكة المتحدة، حول الانتعاش الاقتصادى وإعادة إعمار غزة، بالشراكة مع مصر والسلطة الفلسطينية، وبمشاركة عدد من الدول وصناديق الاستثمار الدولية.

وقال وزير شؤون الشرق الأوسط البريطانى «هاميش فالكونر»، وفقاً لموقع الحكومة البريطانية، إن اتفاق السلام الذى وُقع فى شرم الشيخ يجلب الأمل للعالم بعد عامين من الصراع، مضيفاً أن بلاده ستلعب دوراً قيادياً فى تسريع عملية الإعمار عبر دعم الجهود الفلسطينية.

وأوضح «فالكونر» أن الأولويات تشمل إزالة الأنقاض وإعادة بناء المنازل واستعادة خدمات التعليم والرعاية الصحية، إضافة إلى وضع أسس لتنمية اقتصادية طويلة المدى، مشيراً إلى أن بريطانيا ستسهم بخبرتها فى تعبئة رأس المال الخاص عبر مؤسساتها المالية فى لندن، ودعا إلى إعادة ربط غزة بالضفة الغربية اقتصادياً وسياسياً لدعم استمرارية الدولة الفلسطينية.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، عن رئيس الوزراء الفلسطينى «محمد مصطفى» قوله إن تنفيذ برنامج التعافى والإعمار يتطلب دعماً عربياً ودولياً واسعاً، مع التأكيد على أن أى دور خارجى يجب أن يكون مسانداً لا بديلاً عن الدور الفلسطيني.

وأوضح «مصطفى» أن الحكومة تعمل على وضع آليات شفافة لضمان وصول التمويل إلى مستحقيه وتمكين المؤسسات المحلية من قيادة التنفيذ الميداني، مؤكداً أن الإعمار ليس مجرد إعادة بناء، بل إعادة حياة كاملة.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

19-10-2025
NO.375

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

قالوا «لا» لتجسيد حياتهم الشخصية..

10 فنانين وضعوا سيرتهم خارج الكادر

كتبت: ليلى أنور

فى زمن تتسابق فيه الكاميرات على اقتحام تفاصيل الحياة الشخصية للنجوم، يختار بعض الفنانين أن يظلوا بعيدين عن الأضواء حين يتعلق الأمر بسيرتهم الخاصة، فبينما يتشوق الجمهور خلف الأسرار والكواليس، يرى هؤلاء أن الحياة الخاصة ليست مادة للدراما، بل مساحة مقدسة لا يحق الاقتراب منها.

ولهذا يفضل كثير من الفنانين أن تظل أعمالهم هى لسان حالهم أمام الجمهور، وأن يُحكى عنهم من خلال ما قدموه على الشاشة، لا بما دار خلفها، فالإبداع بالنسبة لهم هو السيرة الأصدق، والعمل الجيد هو الحكاية التى لا تحتاج إلى إعادة تمثيل أو تفسير.

وترصد «البورصجية» فى هذا التقرير قائمة من نجوم الفن الذين رفضوا تجسيد سيرهم الذاتية، مؤكدين أن الفن وحده هو السيرة التى تستحق أن تبقى فى ذاكرة الجمهور.

محمود ياسين

فى شهر أكتوبر، تحل ذكرى رحيل الفنان الكبير محمود ياسين، الذى رفض أبناؤه تجسيد شخصيته على الشاشة، وقالت ابنته الفنانة رانيا محمود ياسين: إن سيرة والدها ما زالت عطرة بين الناس، مضيفة: «والدى كان شخصية استثنائية يصعب تكرارها، ومفيش حاجة اسمها حد يجى مكان حد، مينفعش أقول حد يجى مكان محمود ياسين، وأنا أرفض تمامًا تقديم سيرته الذاتية.»

نادية الجندي

كما أكدت نجمة الجماهير الفنانة نادية الجندى رفضها التام لفكرة تجسيد حياتها الشخصية فى عمل درامى أو سينمائي. وقالت الجندى – خلال لقائها مع الإعلامية أسما إبراهيم–: إنها لا ترى أن هناك فنانة من الجيل الحالى قادرة على تجسيد شخصيتها بالشكل الذى يليق بمسيرتها الطويلة، مشيرة إلى أن هذا الأمر يجعل تقديم سيرتها الذاتية على الشاشة أمرًا مستحيلًا.

عزت أبو عوف

وفى سياق متصل، تحدثت الدكتورة ميرفت أبو عوف عن شقيقها الراحلين الفنان عزت أبو عوف والفنانة مها أبو عوف، مؤكدة أن سيرتهما ما زالت عطرة بين الناس، وأن فقدانهما غيّر من معنى وطعم الحياة بالنسبة لها، وأضافت: «أرفض تمامًا فكرة تقديم سيرتهما الذاتية، فليس لهما شبيه يمكن أن يجسد شخصيتيهما. عزت ومها أبو عوف كانا يتمتعان بشخصية فريدة يصعب تكرارها، ومفيش حاجة اسمها حد يجى مكان حد».

سميرة سعيد

أعلنت الديفا سميرة سعيد رفضها القاطع لتجسيد حياتها الشخصية فى أى عمل درامى أو سينمائي، مشيرة – خلال أحد اللقاءات التلفزيونية–، أنها ضد فكرة أعمال السيرة الذاتية من الأساس، خصوصًا إذا كانت حياة الفنان بسيطة وهادئة، مؤكدة أن ما يهم الجمهور هو فنها وأغنياتها التى تعبّر عنها، لا تفاصيل حياتها الخاصة.

فريد شوقي

وكشفت الفنانة رانيا فريد شوقى فى برنامج «الستات» مع الإعلامية مفيدة شيحة، أنها لا ترفض تقديم سيرة والدها الراحل، لكنها ترى أن تنفيذها أمر بالغ الصعوبة. وقالت: «مفيش فنان دلوقتى يصلح يعمل دور فريد شوقي، ومعظم مسلسلات السير الذاتية فشلت باستثناء أعمال قليلة»، موضحة أن والدها كان يتمتع ببنية جسدية وكاريزما فريدة، يصعب العثور على من يشبهه حاليًا.

فؤاد المهندس

أكد نجل الفنان الكبير فؤاد المهندس رفضه تجسيد سيرة والده فى أى عمل فني، موضحًا أن أعمال السيرة الذاتية كثيرًا ما تفتقر إلى الدقة ولا تنصف الفنان. وقال: «يكفينى فخرًا أن الجمهور ما زال يحب فؤاد المهندس ويشاهد أعماله كما لو كان بيننا».

نبيلة عبيد

صرّحت الفنانة نبيلة عبيد بأنها تعتبر حياتها الشخصية «خطًا أحمر» ترفض تناولها أو استغلالها فنيًا بأى شكل من الأشكال، مؤكدة أنها أوصت عائلتها بعدم السماح بتجسيد شخصيتها على الشاشة بعد وفاتها، سواء فى عمل تلفزيونى أو سينمائي.

شادية

رغم الإغراءات المادية والمعنوية التى عُرضت عليها، رفضت الفنانة الكبيرة شادية كل محاولات تقديم سيرتها الذاتية، مؤكدة أنها تُفضّل الاحتفاظ بتفاصيل حياتها لنفسها، وأنها لا ترى ضرورة فى عرضها على الشاشة.

محمود عبدالعزيز

الفنان كريم محمود عبدالعزيز أكد رفضه تقديم عمل عن حياة والده الراحل محمود عبدالعزيز، موضحًا خلال لقائه ببرنامج «It's Show Time» على قناة CBC، أن أعمال السيرة الذاتية تتطرق غالبًا لتفاصيل شخصية لا يراها مناسبة للعرض، لافتًا إلى أن هذا « النوع ده من المسلسلات يقتحم حرمة الحياة الشخصية ويفضح الناس.»

هند رستم

رفضت ابنة الفنانة الكبيرة هند رستم جميع العروض التى تلقتها من منتجين بعد وفاة والدتها لتقديم مسلسل عن حياتها، مؤكدة أن «مارلين مونرو الشرق» كانت ترفض هذه النوعية من الأعمال؛ لأنها تشوّه صورة الفنان لدى المشاهد. ولهذا، التزمت ابنتها بوصيتها، ورفضت أى مشروع لتجسيد سيرتها.

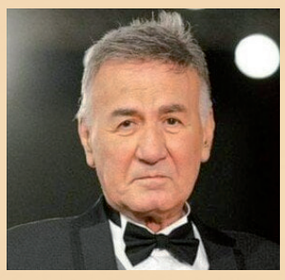

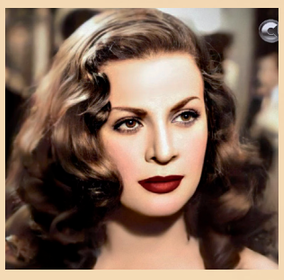

مكاسب فنية ومادية ومعنوية..

10 ملايين دولار ثمن تذكرة تأهل مصر للمونديال

كتب- عادل النجار:

نجح المنتخب المصرى فى انتزاع بطاقة التأهل إلى نهائيات كأس العالم ٢٠٢٦، ليؤكد حضوره القوى فى القارة الإفريقية، ويعود إلى المسرح العالمى للمرة الرابعة فى تاريخه، بعد مشاركاته السابقة فى نسخ ١٩٣٤، ١٩٩٠، و٢٠١٨.

وتأهل منتخب مصر إلى المونديال المقبل، المقرر إقامته فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، بعد التأكد من إنهائه للتصفيات فى صدارة المجموعة الأولى، إذ يحتل المركز الأول بـ٢٣ نقطة فى الوقت الحالي.

هذا التأهل لم يكن مجرد عبور رقمي، بل حمل معه العديد من المكاسب الفنية، الاقتصادية، والمعنوية للكرة المصرية.

فالمشاركة فى كأس العالم تحمل معها عوائد مالية كبيرة من الاتحاد الدولى لكرة القدم (فيفا)، حيث يحصل كل منتخب متأهل على منحة مشاركة قد تتجاوز ١٠ ملايين دولار، بالإضافة إلى حوافز الأداء والبثّ.

إلى جانب عوائد الرعاية المتزايدة التى تتضاعف عادةً مع اقتراب البطولة، مما يمنح الاتحاد المصرى ومؤسسات الكرة فرصة لتعزيز موارده المالية وتوسيع استثماراته.

وربما يتجاوز حجم المكاسب ١٠٠ مليون جنيه قابلة للزيادة، فالمشاركة وحدها تتجاوز ٥٠ مليون جنيه، فى وقت ستكون هناك عوائد أخرى مع الاقتراب من موعد البطولة مما ينعش خزينة اتحاد الكرة.

كذلك تعنى عودة مصر إلى المونديال الكثير على المستوى الدولي، حيث تستعيد الكرة المصرية مكانتها الطبيعية بين كبار القارات.

ويعتبر تأهل المنتخب بمثابة اعتراف دولى بتطوره وثباته، ويعيد تسليط الأضواء على نجومه فى كبرى المحافل العالمية، خصوصًا فى ظل وجود لاعب بحجم محمد صلاح.

كما يعد التأهل فرصة فنية ثمينة للمنتخب المصري، حيث يتيح للمدرب واللاعبين الاحتكاك بمدارس كروية مختلفة ومتطورة.

مثل هذه المشاركات ترفع من مستوى اللاعبين، وتساهم فى تطويرهم ذهنياً وتكتيكياً. كما تعزز المشاركة المونديالية من فرص احتراف اللاعبين الشباب فى الدوريات الأوروبية.

ورغم أن مصر تأهلت إلى كأس العالم فى ثلاث نسخ سابقة، إلا أنها لم تتجاوز دور المجموعات فى أى منها. التحدى المقبل أمام الفراعنة سيكون كتابة تاريخ جديد، عبر تخطى هذا الحاجز، والمضى بعيداً فى أدوار البطولة، خصوصًا مع تزايد عدد المنتخبات إلى ٤٨ منتخباً فى نسخة ٢٠٢٦، ما يرفع من فرص التأهل للأدوار الإقصائية.

أيضا يمكن الحديث عن مدرب المنتخب المصرى حسام حسن، حيث أصبح المصرى أول مدرب يقود منتخب بلاده إلى نهائيات كأس العالم لكرة القدم بعد مشاركته فى النهائيات لاعباً عام ١٩٩٠ فى إيطاليا.

وسجل حسن هدف مصر الوحيد فى المباراة الأخيرة من تصفيات كأس العالم ١٩٩٠ فى مرمى الجزائر فى استاد القاهرة يوم ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٩.